مجلة المعجمية - تونس

ع 16-17

2001

المقوَلَةُ الدلالية في المعجم(*)

إبراهيم بن مراد

1- تمهيد : في المقْولَةُ اللغويّة

«المقْـولَةُ» - وهو مـصـطلح وضـعـناه لتـرجـمـة المـصطلح الفـرنسي Catégorisation والمصطلح الانغليزي Categorization - هي - في مفهومها العام - عملية ذهنيّـة تقوم على تنظيم الفرْد لـ «أشيـاءَ» مختـلفة بإدراج بَعْضها مع بعْضٍ في كُلٍّ. وهي عمليّة شائعة في ما يقـوم به البشرُ من فعْلٍ وتفكير وكلام ؛ ثم هي خاصـيّة أساسـيّة في نظرة الإنسان إلى تجربته في الكَوْن وفي سعـيه إلى نَظْمَنتـهَا نَظمَـنة مفـهومـيّة يتـجاوز بهـا الكيـانات الفردية (المحـسوسـة أو المجرّدَة) الّتي تُظْـهِرُ الواقعَ - إذا نظر إلى كلّ منهـا مفردًا - واقـعًا قـائما على الاخـتـلاف المحْض والتـعدّد المطـلق والتنوّع الخـالص، وذلك كله يجـعل من المحـيط المشاهد أو المدرَك مـحيطًا دائم التـغيّـر[1]. وإذن فـإنّ المقْـولَـة هي في جوهرها نظمنَة للـواقع - الواقعي المدْرَك بالحسّ والحقـيقي المدرك بالذهْن[2] - نَظمنَة ذهنية بتقسيمه إلى مقولات (Catégories).

وليس طرح مسألة «المقْـولَة» جديدًا، بل هو قديم يرْجع إلى أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد. فهو صاحب مـا يعرف بالمقولات المنطقية أو المقولات الفلسـفيّة التي قـدّم بها لكتـابه في المنطق (Organon)، فجـعلها كـتابا أوّل من ثمانية كتبٍ تكوّن كتاب المنْطق[3]. والمقولات عند أرسطو هي أجْنَاس الكائن

(×) البحث الذي نقـدم قسم ثان من بحث مطوّل عنوانه «المقْـولَة في المعْجم»، وهو في الأصل درس كنا قـدمناه أمام طلبـة شهـادة الدراسـات المعـمّقـة في اللغـة والآداب العـربية بكليـة الآداب بمنوبـة خـلال السنتـين الجامـعيـتين 1997 - 1998 و 1998 - 1999، وقـد اشـتـمل على قـسم أوّل في «المقْولَة الشكلية» وقسم ثان في «المقولة الدلالية» هو الذي ننشر هنا.

(1) ينظر : G. Kleiber : La Sémantique du prototype. pp. 12-13

(2) ينظر حوْل الواقعيْن : إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 118.

(3) هي (1) كتاب المقولات (Les Catégories) ؛ (2) كتاب العبارة (De l'Interprétation) ؛ (3) كتـاب التحليـلات الأولى [أو تحليل القـياس] (Les Premiers Analytiques) ؛ (4) كتـاب التحليلات الثانيـة [أو البرْهان] (Les Seconds Analytiques)؛ (5) كـتاب الجـدل (Topiques) ؛ (6) كـتاب المغـالطة [أو الحكمة المـوّهة] (Sophisme) ؛ (7) كتـاب الخطابة (Rhétoriqe) ؛ (8) كتاب فن الشعْر(Poétique).

العُلْيَا القابلة للتجزئة أو التفريع إلى أجناس أصغر منها أو فصُول. وقد قسّم الأجناس العليا فما تحتها إلى «مفردات» هي المعقولات المفردة أو الموجودات المعقولة، وربط هذه الموجُودات بـ «الأقوال» الدالة عليْها، وهي التي «تقالُ بغير تأليف» - أي المفردات أو الألفاظ المفردة المستقلة عن التركيب(+) - ورتبها بحسب انتمائها إلى عشر مقولات : «كلٌّ من التي تقال بغير تأليف أصْلاً، فقد يدلّ إمّا على «جَوْهَر»، وإمّا على «كَمْ»، وإمّا على «كَيْفَ»، وإمّا على «إضافة»، وإمّا على «أيْنَ»، وإمّا على «مَتَى»، وإمّا على «مَوْضُوع»، وإمّا على «أن يكونَ لهُ»، وإمّا على «يَفْعَل»، وإمّا على «يَنْفعِلُ». فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان، فرس ؛ والكمّ كقولك : ذو ذراعيْن، ذو ثلاث أذرُع ؛ والكيف كقولك : أبيض، كاتبٌ ؛ والإضافة كقولك : ضعْف، نصْف ؛ وأين كقولْك : في لوقين، في السّوق ؛ ومتى كقولك : أمْس، عَامًا أوّل ؛ وموْضوع كقولك : مُتكِئٌ، جالسًا ؛ وأن يكون له كقولك : مُتنَعِّلٌ، متسلِّحٌ : ويفعل كقولك : يقْطَع، يُحْرِقُ ؛ وينفعل كقولْك : ينقطع، يحترقُ»(5).

ويلاحظ إذَن أن المقولات في النظريّة الأرسطيّة مفاهيم كلية تدُلّ عليْها «ألفاظ» مفردة. وتلك المفاهيم تصنّف بها أجناس الموجُودات المعْقُولة التي تدل عليْها هي أيضا «الألفاظ» المفردة. فإنّ الموجودات قابلة للتجميع على أساس الخصائص التي تشترك فيها، وذلك حسب ترتيبها ترتيبا هرميا في حلقاتٍ تكوّن مجتمعة المقولة.

ولم نجد في «مقولات» المعلّم الأوّل ما يدلّ عَلى تصورّ دقيق عنده لحلقات التصنيف. فقد اكتفى بذكر حلقتين هما «الجنْس»(genre = genos) و«النوع» (espèce=eidos)(6). على أن بيْن الجنس والنوع حلقاتٍ مُتصوّرَةً لم

(+) الأقوال التي تقال حسب أرسطو «منها ما تقال بتأليف ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتي تقال بتأليف كقولك الإنسان يُحْضِرُ، الثورُ يغلبُ ؛ والتي تقال بغَير تأليف كقولك : الإنسان، الثور، يُحْضِر، يغلب» - ينظرَ : أرسطو : كتاب المقولات، ص 34. فما يقال بغير تأليف إذَنْ هي الألفاظ المفردة الدالة بنفسها.

(5) المرجع نفسه، ص ص 35-36.

(6) المرجع نفسه، ص 36 : «فأمّا الجوهر الموصوف بأنّه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع مّا ولا هو في موضوع مّا، ومثال ذلك : إنسان مّا أو فرس مّا. فأمّا الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أوّل. ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضا. ومثال ذلك أن إنسانًا مّا هو في نوع، أي في الإنسان، وجنس هذا النوع الحيُّ».

بعض بتحديدها. ونجد أثر ذلك واضحا في «مقدمة» فرفوريوس الصوري - المعروفة بـ«إيساغوجي» - المفسّرة لما عُدّ غامضًا في «المقولات». فإن الحلقات كلها حسب فرفوريوس منحصرة بيْن الجنس والنوع: «إن في كل واحدة من المقولات أشياءَ هي أجناس أجناس وأشياء هي أنواع أنواع ؛ وفيما بيْن أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أخر. وجنس الأجناس هو الذي ليْس فوقه جنس يعلُوه ونوع الأنواع هو الذي ليس دونه نوْع آخر يوضع تحته. وفيما بيْن جنس الأجناس ونوع الأنواع أشياء هي بأعيانها أجناس وأنواع، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى أشياء مختلفة»[7].

وقد طبق فرفوريوس تصوّرَه على مقولة «الجوهر» فصنفها إلى سبْع حلقات : «إن الجوهر هو أيضا جنس ؛ وتحته الجسم ؛ وتحت الجسم : الجسم المتنفّسُ ؛ وتحت الجسم المتنفّس : الحيّ ؛ وتحت الحيّ: الحي الناطق ؛ وتحت هذا : الإنسان ؛ وتحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيّون من الناس»[8]. لكن علاقات الحلقات التي ذكرت فيما بينها هي علاقات أجناس بأنواع : «ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس، والإنسان هو نوع الأنواع. فأما الجسْم فَنَوْعٌ للجوْهَر، وجنس للجسْم المتنفس؛ والجنس المتنفّس نوع للجسْم وجنس للحيّ ؛ والحي أيضا نوْع للجسْم المتنفّس وجنس للحيّ الناطق ؛ والحيّ الناطق نوع للحيّ وجنس للإنسان ؛ والإنسان نوع للحيّ الناطق وليْس هو جنسًا للجزئيين من الناس، لكنه نوع فقط. وكل ما كان قريبا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس»[9]. وإذن فإن في الجنس رتبًا، كما أن في النوع رُتبًا. وهو يسمّى الرتب الواقعة بين «جنس الأجناس» و«نوع الأنواع» الرتب «المتوسّطة»[10].

على أن أرسطو قد تصوّر «حُدُودًا» تمكّن من الفصْل بيْن الأجناس أو بيْن الأنواع التي تندرج تحت جنس بعيْنه، كما تمكن من الوصْل بيْن مجموعة الأجناس أو مجموعة الأنواع المندرجة تحت جنس بعيْنه. وقد حلّل فرفوريوس هذه الحدود ومثّل لها[11]، وهي - إضافة إلى «الجنس» و«النوع» - «الفصْلُ»

---

(7) فرفوريوس : إيساغوجي، ص 1064.
(8) المرجع نفسه، ص ص 1064 - 1065.
(9) المرجع نفسه، ص 1065
(10) المرجع نفسه، ص 1065 و 1066.
(11) المرجع نفسه، ص ص 1072 - 1086.

(la différence) وهو «الذي من شأنه أن يفرّق بيْن ما تحت جنس بعينه»[12] أي ما به يظهر الاختلاف بيْن «الأشياء» المنتمية إلى جنس واحد ؛ ثم «الخاصّة» (le propre) وهي الخواصّ (propriétés) الذاتية التي تختصّ بها الموجودات وتهيّئها للانتماء إلى نوع من الأنواع أو جنس من الأجناس ؛ ثم «العَرَض» (l'accident) والعَرَضيّات في الموجودات هي الخصائصُ النمطيّة التي تُستبان بالتجربة وليست ذاتيّة فيها ملازمة لها. وقد أظهر تحليله ما للعلاقات الائتلافيه والعلاقات الاختلافية من أهمية في تحديد الموجودات وتحديد مفاهيمها، وما للخصائص المشتركة بيْن الموجودات من دَوْرٍ في التجميع أو التفريق بيْنها.

وقد كان لتصوّر أرسطو - وخاصّة من خلال تفسير فرفوريوس الصّوري له - أثر عميقٌ في فهم فلاسفة القرون الوسطى للمقولات عامّة وللمقُوَلة خاصّة[13]. ولكننا لم نرَهم خرجُوا عن حلقتي التصنيف الكُبْريَيْن اللتين وضعهما أرسطو وهما «الجنس» و«النوع» ؛ ولم يهتموا بالمقُوَلة من حيث هي عملية ذهنية في تصنيف الموجودات وتَفْريعها بحسب انقسامها إلى عناصر وأجزاء وكليات بقدر ما اهتموا بالكليات (universaux) وخاصة من حيث علاقتها بالألفاظ - فهي أسْماءٌ (noms) - وبالأشياء- فهي موجودات حسيّة في الواقع (êtres) - وبالمفاهيم - فهي تصوّرات ذهنيّة (concepts). فإن حديث أرسطو عن المقولات حديث عن «الألفاظ» لأن منطلقه هو «الأقوال التي تقال بغير تأليف أصْلاً» أي المفردات، مكوّنات المعْجم ؛ لكنه ربط الألفاظ بأجناس الموجودات وأنواعها، والعلاقات التي أقامها بيْن الألفاظ وما تدلّ عليه أو تحيل إليه من الموجودات هي علاقات مفهومية تصوّرية محض.

وقد رأى فلاسفة القرون الوسطى في المقولات كليّات ولكنهم اختلفوا في طبيعتها. فرأى فيها فريقٌ «أسْماءً»، وهم «الاسميّون» (nominalistes)، ومذهبهم هو «الاسميّة» (nominalisme)؛ ورأى فيها فريق آخر «موجودات حسيّة» أو «أشياء واقعيّة»، وهم «الواقعيّون» (réalistes) ومذهبهم هو «الواقعيّة» (réalisme)؛ ورأى فيها فريق ثالث «مفاهيم ذهنيّة» وهم «المفهوميّون» (conceptualistes) ومذهبهم هو «المفهوميّة» (conceptualisme). لكنّ المذهبيْن

(12) المرجع نفسه، ص 1088.

(13) ينظر حول آراء فرفوريوس في المقولات والمقُوَلة وصلتها بآراء أرسطو وأثر أرسطو وفرفوريوس معا في فلاسفة القرون الوسطى Alain de Libera: La Querelle des Universaux, pp. 29-50.

الأول والثاني كانا أغلب، وأمّا المذهب الثالث فقد أخذ منه أتباع المذهبيْن الأول والثاني ما يُرْضي نزعة كلّ منهما[14]. وإذن فقد غلب في فهم المقولات والكليات وسَقْولتهما تصوّران : تصوّر الاسميّين الذين يرون في المقولات والكلّيات مجرّد أسْماء وألفاظ «لا تحيل إلى أشياء في الواقع بل تحيل إلى مفاهيم أو مقولات في الذهن»، وتصوّر الواقعيّين الذين «يرون في الكليات أشياء أو موجودات حسيّة واقعيّة مستقلة عن النّاس وأذهانهم، وهي تعرض لهم باعتبارها «مُعْطيات» موضوعية منفصلة عن اللغة وعن المفاهيم الذهنيّة، والناس هم الذين يُطلقون عليْها الأسْماء فيدلون بها عليْها»[15].

وقد كان للمذهب الواقعي - باعتباره قراءةً من قراءات «المقولات» الأرسطية - تأثير واضح في العصور الحديثة في علماء الطبيعة خاصّة، فاعتمدوا المقولات في تصنيف المواليد الطبيعية - وخاصّة النبات والحيوان - ووسّعوا منْ حلقات تَصْنيف الأحْياء فأصبحت عشرًا قارّة، هي- من أعلى الهرمية إلى أسْفلها - «الشّعبة» (embranchement)، وهي التي نسمّيها «المقولة» إذ لا يوجَدُ أعلى منها في التصنيف؛ و«الطائفة» (classe)؛ و«الرتبة» (ordre)؛ و«الفصيلة» (famille)؛ و«القبيلة» (tribu)؛ و«الجنس» (genre)؛ والنوع» (espèce)؛ و«السلالة» (race)؛ و«الضربُ» (variété)؛ و«الفَرْدُ» (individu)[16]؛ وقد تسمّى الحلقة الأخيرة «نمطًا» (type) أيضا. وقد تابع العلماء الطبيعيّون أرسطو أيْضا في الوَصْل بيْن الموجودات بعلاقات ائتلافية أو الفَصْل بينها بعلاقات اختلافية بحسب ما تشترك فيه أو تختلف من الخصائص. وإذن فإن الموجودات قابلة للتصنيف إلى مجاميع - هي المقولات- بحسب ما تشترك فيه من الخصائص التي توحّد بيْن أجزاء المجموع الواحد. وكلّ جزء - وهو الذي نسميه «الحلقة» - قابل للتجزئة إلى عناصر يتحقق انتماؤها إلى الجزء أو الحلقة بحسب ما يتوفّر فيها من خصائص الجزْء المشتركة. على أنّ العناصر والأجزاء - مثل المقولة- ترتبط بالمفاهيم. لكن المقولة ذاتها مفهوم كلّي لأنها لا تكون إلا مجرّدة، بينما العناصر ترتبط بمفاهيم خصوصيّة (concepts spécifiques) هي مفاهيم دنيا بالنسبة إلى ما فوقها من مفاهيم الحلقات، ومفاهيم الحلقات هذه

(14) ينظر حول المذاهب الثلاثة المرجع السّابق، ص ص 48-49، وكذلك : إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 90-92.

(15) ينظر ابن مراد في المرجع السّابق ، ص 91.

(16) ينظر حول هذه الحلقات : مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص ص 100 - 101.

إذا نزلت من مفهوم المقولة إلى مفهوم الفرد كان كلّ منها مفهومًا كليًا بالنسبة إلى ما تحته، وإذا تصعّدت من مفهوم الفرد إلى مفهوم المقولة كان كلّ منها مفهوما خصوصيًا بالنسبة إلى ما فوقه. وكل مفهوم - سواء كان كليا أو كان خصوصيًا - ترتبط به وحدة معجمية تدل عليه هي التي سمّاها أرسطو «القولُ الذي لا يأتلف مع غيْره».

وأهم ما نستنتجُه ممّا تقدم هو صلة المقولات باللغة[17]. فإنّ تصنيف الموجودات في مجاميع تؤلفها الأجزاء والعناصر يقتضي أن تجرّد مفهوميًا وأن تسمّى لغويًا. وما رأيناه من تدرّج في الموجودات من الكلّيات إلى الأجْزاء فإلى العناصر ومن تدرّج في المفاهيم من مفاهيم كلية إلى مفاهيم خصوصية ينطبق على مفردات اللغة التي تسمّي الموجودات وترتبط بالمفاهيم المتصورَة لها. وهذا يعْني أنّ مفردات اللغة تمقْولُ أيضا مثلما تمقْولُ الموجودات والمفاهيم.

2- في المقْولة المعْجميّة :

المقْولَةُ في اللغة تكون إمّا معجميّة تجرى على مكوّنات المعْجم، وهي الوحدات المعجمية، باعتبارها أدلّةً لغويّة ذات تأليفات صَوتيّة وأبنية صرفيّة ودلالات معجمية قابلة للتصنيف أو التجميع في مقولات عامّة، وإمّا نحويّة تجرى على المفردات أيْضا لكن باعتبارها ذرّات تركيبية، أي تجرى عليْها وهي مندرجة في التراكيب النحوية لها وظائف ومواقع وحالات إعرابيّة، بحسب ما تعبّر عنه أو ترتبط به في التركيب من مقولات تكون إمّا تصريفية(catégories flexionnelles) وإمّا تركيبية (catégories syntaxiques) خالصة. والمقولات النحويّة كما يلاحظ مقولات شكلية مرتبطة بدلالات نحويّة وليست مرتبطة بدلالات معجمية. فإن بيْن الدلالة المعجميّة والدلالة التركيبية النحوية فرقا جوهريا إذ تكوّن الأولى معاني الوحدات المُعْجَميّة، وهي وحدات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموجودات المعيّنة أو المجرّدة المتصورَة، في ما سميناه واقع مستعمل اللغة الواقعيّ وواقعه الحقيقي، فهي معبرة إذن عن تجربته في الكوْن، وأمّا الدلالة النحوية فتكوّنها المعاني النحوية المجردة التي تستفاد من

(17) قد أكّد هذه الصلة من قبل وحلّلها أميل بنفنيست -ينظر Emile Benveniste: Problèmes de linguistique générale. 1/63-74. وقد عدّ المقولة الأولى أي «الجوْهر» ممثلة لمقولة الإسم؛ والمقولتين (2) و(3) -أي «كمْ» و «كيْف» - ممثلتيْن لمقولة الصفة ؛ والمقولات (4) و (5) و (6) - أي «الإضافة» و«أيْن» و«متى» - ممثلة لمقولة الظرف ؛ والمقولات الأربع الباقية، أي «الموضوع» و«أن يكون له» و«يفْعَل» و«يَنْفَعِلُ»، ممثلة لمَقُولة الفعْل - نفسه، ص ص 63-70.

استعمال الوحدات المعجمية ذرّات تركيبيّة ذات خصائص علاقية تركيبيّة (propriétés relationnelles syntaxiques) مرتبطة بالمقولات النحوية، التصريفية والتركيبيّة. فكلّما كانت المعاني مستفادة إذن من علاقة الوحدات المعجمية بتجربة مستعمل اللغة في الكوْن كانت الدلالة معجميّة، وكلّما كانت مستفادة من علاقاتها فيما بينها وهي ذرّات في التركيب، باعتبار ما لها من مواقع ووظائف وحالات إعرابية أو تصريفيّة، كانت الدلالة نحويّة[18].

وهذا التفريق بيْن الصنفيْن من الدلالة مهمّ جدّا للتفريق بيْن المقولات المعجميّة والمقولات النحويّة. فإن من اللسانيين المحدثين من يخلط بيْن الصنفيْن من الدلالة وبيْن الصنفيْن من المقولات إذ ينسب المقولات المعجميّة وما يرتبط بها من الدلالة إلى النحو، ولذلك يسمّون المقولات المعجمية مقولات نحويّة أو مقولات تركيبيّة[19].

وهذا الخلط ناتج دون شك عن تغليب المكوّن التركيبي على النظام

---

(18) ينظر إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، ص ص 45-51.

(19) ينظر مثلا : John Lyons : Sémantique linguistique, pp.59-100 وخاصّة ص ص 59-60، وقد نزّلها تنزيلا تركيبيّا؛ Jean Dubois et René Lagan : La Nouvelle grammaire du français, p. 25 وقد ربطا تصنيف المفردات إلى مجموعات أو أقسام بالطريقة التي يمكن أن تستعمل بها في الجمل وبالوظائف التي يمكن أن تكون لها فيها وبخصائصها التركيبيّة؛ Alain Lemaréchal : Les parties du discours, pp.19-32، وهذا الباحث شديد التعصّب للدلالة التركيبيّة (La Sémantique syntaxique)، وهو يرى رأيا جازمًا قاطعًا أنّ «الدلالة التركيبيّة هي التي تتيح لنا الإمكان الوَحيد لتأويل انتظام المقالات (énoncés) تأويلاً عميقًا» (ص 20، وكذلك ص 14)، بل إنه يرى أنّ «مقُولةَ الواقع (le réel) سواء في مجال «التسميات» أو في مجال «العلاقات» أو في مجال «الصياغات» (Formulations) إنما تكون في نطاق الدلالة التركيبيّة (ص 14، وص 20). ويُلاحَظُ أن تشومسكي قد ميّز بيْن المقولات المعجميّة (Catégories lexicales) والمقولات النحوية (Catégories gammaticales). والأولى عنده هي أقسام الكلام العادية وتشمل عادة الاسم والفعل والصفة والأداة -ينظر : Noam Chomsky : Aspects de la théorie syntaxique, p. 107, 118, 160 - 161، وقد عدّ «السمات» (Les traits) من المقولات المعجمية أيضا (ص 220)، وأمّا المقولات النحويّة عنده فتشمل المفاهيم التركيبيّة والتصريفيّة الأساسية : ينظر المرجع نفسه، ص ص 93-101. وقد غيّر في السنوات الأخيرة الاصطلاح فأصبحت المقولات المعجمية «مقولات جوهريّة» (Substantive categories) والمقولات النحويّة «مقولات وظيفيّة» (Functional categories) - ينظر : N. Chomsky : The Minimalist Program, p.6. لكن المصطلحات قد تختلط، فتصبح المقولات «عناصر» إمّا جوهرية إذا كانت معجمية (Substantive elements) وإمّا غير جوهريّة (non-substantive elements) إذا كانت وظيفية نحويّة (نفسه، ص 31، 54، 131، 240 الخ). على أن «المقولات المعجمية» أو «الجوهرية» تشمل عنده الأفعال والأسماء والصفات والأدوات فقط لقابليّتها وحدها لأن تكون «رؤوسًا» (heads) للجمل، وهو يسمّيها «الرؤوس المعجميّة» (lexical heads) - ينظر في المرجع نفسه ص 30.

اللغويّ وحصر الدور الذي يكون للوحدات المعجمية في اللغة في أن تكون «ذرّات تركيبيّة»[20]. وهذا التصوّر قد بدأت الدراسات اللسانية المتأخرة تتجاوزه نظرا إلى ما أصبح للمعْجم ومكوّناته من أهمية في الدرس اللغوي وما أصبح لهذه المكوّنات - أي الوحدات المعجمية - من سَبْقٍ في تكوين نظام اللغة[21].

والتّفْريقُ الذي قدّمنا يمكّننا من الحديث عن المقولات المعجميّة مستقلة عن المقولات النحويّة، التركيبية والتصريفية. وإذن فنحن نَرى أنّ المقولات المعجمية هي الأصناف الكبْرى التي توزع عليّها مكونات المعجم، أي الوحدات المعجمية. وهذه المكوّنات قابلة للمقوْلة بحسب تصنيفين : الأوّل باعتبارها أدلة مفردة ذات أشكال، أي دوالّ مرتبطة بمعان خاصّة. وهذه الأدلة بما لها من أشكال وما يرتبط بها من معان خاصّة قابلةٌ للتمايز فيما بيْنها وتكوين الجداول المقولية التي تتوزّع عليها. وهذا التصنيف الأول تصنيف شكلي أساسًا، لكنّ إقامته تقتضي أن يسْتعان بما ترتبط به الأشكال- أي

---

(20) كان ذلك في إطار «النموذج التوليدي» خاصّة، وقد دفع بعضَ اللسانيّين العرب الحماسُ إلى أن سمّى الفترة التي قوي فيها «النموذج التوليدي» وانتشر - خاصّة بعد صدور كتاب تشومسكي «مظاهر النظرية التوليدية» (Aspects of the Theory of Syntax) سنة 1965 - «زَمَن التركيب»، وهو زمن جديد قد «بزَغَ»، وكأن ما قبله كان عصرَ ظلام!

(21) ينظر : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 90-90. وقد بدأ التوليديّون أنفسهم يتحدّثون عن «نهاية التركيب» (the End of Syntax) أو «أفول زمن التركيب»، وخاصّة بعد ظهور النظرية التشومسكية الجديدة حوْل «البرنامج الأدنوي» (The Minimalist Program) الذي يعوّض التركيبَ فيه نظامٌ جديدٌ هو «نظام اللغة الحاسوبي» (Computational system of the language)، وهو «نظام «يَنْزِلُ بالتركيب إلى وَصْف بسيط لكيفية ترابط المكوّنات المستخرجة من المعجم وكيفيّة تحريكها (movement) إن أمكن (أيّ كيف يكون حصول شيء آخر غير الترابط البسيط بيْن المكوّنات المستقلة ممكنا)». وذلك يعني أنّ «الآلة التركيبية» (the syntactic engine) - بالمفهوم الذي كان سائدًا للتركيب - «قد بدأت تنحدرُ إلى أسْفل» (has begun to fade into the background) - ينظر حول نهاية علم التركيب : Alec Marantz : The Minimalist Program. pp. 380-381. وقد استخلص مارنتز ما قاله عن «نهاية التركيب» مما كتبه تشومسكي نفسه عن «البرنامج الأدْنَوي» الذي حلّله في جملة من البحوث كتبت في بدايات السنوات التسعين وجمع في كتابه الذي سمّاه باسم النظرية الجديدة أربعة منها. وهو يُقسم النظام اللغوي عامّة - وقد حافظ على تسميته بـ «النحو العالمي»- إلى مكونين كبيريْن هما (1) المعجم ؛ (2) النظام الحاسوبي الذي يقوم مقام التركيب. ولقد أصبح المعجم عنده في النظرية الجديدة يتنزل منزلة أهمّ مما كان عليه في المراحل السابقة من النموذج التوليدي، وأعطاه دوْرًا أكبر في النظام اللغوي، لكنه - من حيث المفهوم - لم يخرج به عما كان غالبا على تفكيره في السّنوات السّتين، وهو اعتباره «قائمة من الشواذّ» - ينظر : N. Chomsky : The Minimalist Program. p. 235، وقد ظلّ هذا موقفَه حتى سنة 2000 - ينظر له : N. Chomsky : New Horizons in the Study of Language and Mind. p. 10.

الدوالّ- من المعاني الخاصّة. وأهم تلك المعاني في تحديد الانتماء المقولي ما كان صرفيا اشتقاقيّا يُستمدّ من دلالات الأبنية والصيغ الصرفية التي تكون للمفردات، فإن للبنية الصرفية - وما يرتبط بها من صيغة، في العربية مثلا- قيمةً تمييزيّة ذات أثر حاسم في جعْل مفردة مّا تنتمي إلى مقولة ما من المَقولات. فإن النمط الصيغي « فَعْلٌ» (fa^{c} lun) مثلا لا يجدْوَل تحته باستثناء بعض الصفات إلا ما يطلق على المسمّى من اسم، سواء كان حسيا مُعَيّنًا مثل «كَلْبٌ» و«بَدْرٌ»، أوْ كان مُجرّدًا مثل «صَبْرٌ» و«خَيْرٌ»؛ كما أن النمط الصيغي «فَعَلَ» (fa^{c}ala) لا يمكن أن يجدْوَلَ تحته إلا ما صدرَ عن المسمّى من فِعْلٍ في زمنٍ معيّن، مثل «كَتَبَ» و«أخَذَ»[22].

وتصنّف الوحدات المعجميّة حسب هذا التصنيف الأوّل إلى خمس مقُولات[23]، تشتمل الأربع الأولى منها على الوحدات المعجميّة التامّة، وهي المنتمية إلى مقولات الاسم والفعْل والصفة والظرف، وتشتمل المقولة الخامسة على الوحدات المعجمية غيرَ التّامة لأنها تعْتَمدُ في الربط بيْن الوحدات المعجمية التامّة إدا استعملت في مقالات الخطاب وسائل أو وَسائط ، فهي إذن «أدوات». وهذه المقولات الخمس تتفرّع إلى طوائف وفصائل وأجناس وأنواع وضروب[24]. ونكتفي هنا بالإشارة إلى تصنيفها بحسب الأجناس أو الأنواع. فإن الاسم يقسّم إلى اسم جامد واسم مشتق، والمشتق يقسم إلى مصْدَر عادي ومصدر ميمي ومصدر صناعي واسم مرّة واسم هيئة واسم زَمَان واسم مكان واسم آلة ؛ والفعل يقسّم إلى ثلاثي مجرّد وثلاثي مزيد ورباعي مجرّد

---

(22) نرى أن للحركة التي يحملها الحرْف الأخيرُ في المفردة الواحدة، عند ما لا تكون علامة إعرابيّة، قيمة تمييزيّة مطلقة للتفريق بيْن الانتماءات المقولية. فإن الفرق بيْن «قَطَفَ» بمعنى «جَنَى» و«قَطَفٌ» وهو «نوع من النبات» أن الأول مفتوح الآخر مطلقا ولا يقبل التنوين وأن الثاني مُنَوّن. فإذا اتفقت المقولتان في قابلية حمل العلامة الحركية الواحدة- مثل اتفاق الاسم والصفة في قابليّة التنوين - كان اللجوء في التفريق بيْنهما إلى المعنى العامّ الملازم للبنية. فإن الاختلاف بيْن «قَطَفٌ» -باعتباره اسما - و«قَاطِفٌ»- باعتباره صفة - يُستبانُ من كون الأوّل مُحيلاً إلى مسمّى وكون الثاني محيلا إلى مَوْصُوفٍ ؛ والمحيل إلى المسمّى هو الاسم والمحيل إلى الموصوف هي الصفة.

(23) قد توسّعنا في تحليل هذه المقولات وفي مناقشة المسائل الخلافية المتصلة بها في القسم الأول المخطوط من هذا البحث، وموضوعه «المقُولَة الشكليّة». وينظر أيضا : ابراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 32-33، و 88 - 91 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 107-108، و 145-153.

(24) قد توسّعنا في هذا التصنيف ومثلنا له في القسم المخصّص للمَقُولَة الشكلية من هذا العمل.

ورباعي مزيد[26] ؛ والصفة تقسّم إلى صفة الفاعل وصفة المفعول والصفة المشبّهة وصفة التفضيل وصفة المبالغة وصفة النسبة؛ والظرف يقسّم إلى ظرف مكان وظرف زمان و«ظرْف حَاليّ»، وهو ما احتمل «الظرفية والحالية» حسب عبارة ابن هشام[27] ؛ ومقولة الأداة تقسّم إلى حروف - مثل حروف الجرّ والنصب والجزم والعطف- وإلى أدوات وهي تشمل النواسخ و«أسماء» الإشارة و«الأسماء» المَوْصُولة والضمائر. وأهم المقولات الخمس معجميًا هي المقولات الأربع الأولى. أمّا المقولة الخامسة- أي الأداة - فإن أهميّتها مستمدّة من وظيفتها النحوية ووظيفتها المعجمية معًا.

وأمّا التصنيف الثاني فيجرى على الوحدات المعجمية باعتبارها حاملة لمداليل، أي بالنظر إلى وجهها المدلولي وليس إلى وجهها الداليّ، فهو إذن تصنيف دلالي يُمكّن من مقُولَة المفردات بأن توزّع على الجداول الدلاليّة التي يمكن أن تندرج فيها. على أن المقولات المعجمية الأربع الأساسية التي ذكرنا لا تقبل التصنيف الدلالي إلا إذا توفّر فيها شرطان : الأوّل أن تتحقق في المفردة الواحدة خصيصة التفرّد. وليس التفرّد حاصلا فيها من الدلالة وحدها بل هو ناتج عن كون المفردة كيانًا مجرّدًا مُعقّدا مكتسبا لأربع خصائص ذاتية تمييزيّة واجبة الوجود، تكون إحداها على الأقل خصوصية، تختصّ بها المفردة الواحدة عن غيرها من المفردات. وهذه الخصائص هي (1) الانتماء المقولي ؛ (2) التأليف الصوتي ؛ (3) البنية الصرفية ؛ (4) الدلالة ؛ وقد حللناها بتوسّع في بحث سابق[28] وبيّنا كيف تتعالق المفردات في المعجم تعالقا اختلافيا تكون الدلالة أحد مظاهره المحققة للمفردة تفرّدها. وأهمية الدلالة في اكتساب المفردة لخصيصة التفرّد متوقّعة لأن الدلالة تختص وحدها بوجه من الوجهيْن المُكوّنيْن للدليل اللغويّ، هو الوجه المدْلولي، بينما الوجْهُ الدّالي - وهو شكلي خالص - يكوّنه التأليف الصوتي والبنية الصرفية. ثم إن المفردة لا يمكن لها أن تكتسب خاصية الكيان المجرّد المعقد ما لم يرتبط بالدّالّ فيها مدْلول، أي ما لم تؤدّ وظيفةً دلالية إبلاغية، وهذا راجع إلى وظيفة اللغة

---

(26) تبعنا هنا اصطلاح القدامى وتصنيفهم، وهُما محل نظر لأن جُلّ الرباعيات كما بيّن البحث المعجمي الحديث مولّدة من الثلاثي.

(27) ينظر : ابن هشام الانصاري : مغني اللبيب، ص 729. والملاحظ أن الظرف والحال في العربية يشتركان في مقابلة المقولة المسمّاة «Adverbe» بالفرنسية و «Adverb» بالانغليزية.

(28) ينظر : إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 106-114.

ذاتها. وهي الإبلاغ. فإن المتكلم قد يؤلف مركبات صوتية قابلة للاندراج في جداول أبنية صرفية أو أنماط صيغية فتكون بذلك دوالّ مستقيمة التكوين شكليًا، لكن تلك الدوالّ لا تصبح لغوية ولا تصلح لتأدية وظيفة في مقالات الخطاب ولا تنتمي إلى المعجم أو تكون من ذرّات التركيب النحْوي إلا إذا ارتبطت بمداليل.

وخصيصة التفرّد الدلالية في المفردة وثيقة الصّلة بالشرط الثاني. وهو الوظيفة الإحاليّة أو الدلالة المرجعية التي تكون للمفردات. فإن المفردات أدلة من اللغة مرجعة إلى موجودات من خارج اللغة، باعتبار مالها من وظيفة أساسيّة في وَصْف تجربة الجماعة اللغوية في الكوْن. وإذا نظرنا إلى المفردات على أنها أدلة لغويّة ذات وظائف إبلاغية إحاليّة خلصناها من أثر المحيط النحويّ التركيبيّ الذي يراد فرضه عليها فرضا وأقررنا انتماءها المطلق الى المحيط المعجميّ. وهذه النظرة إلى المفردات تمكّننا من التمييز بيْنها على أساس ما رأيناه في جُلّها- و هي الوحدات المعجمية التامّة-من قابليّة للإرْجاع إلى الموْجُودات من خارج اللغة، وما رأيناه في بعْضها -وهي الوحدات المعجمية غير التامة، أي الأدوات -من ضعف في القابليّة الإحالية أو المرجعيّة لأن وظيفتها اللغوية الأساسية أن تكون وسائل أو وسائط تصل بيْن الأدلة اللغويّة داخل اللغة ذاتها. ثم إن هذه النظرة تظهر الوحدات المعجمية التامّة ذات قابلية للتفريع بحسب علاقاتها بمراجعها.

فإن من المفردات ما يحيل إلى «شيء» مّا، سواء كان محْسُوسًا يدرك بالحسّ ذا وجود في الواقع الواقعيّ، أو كانّ مجرّدًا يدرك بالذهن، ذا وجود في واقع المتكلّم الحقيقيّ، وهذا الصنف من المفردات المرجعة إلى أشياء مُعيَّنَة أو غير مُعيَّنَة هي الأسماء المكوّنة لمقولة الاسم ؛ ثم إن من المفردات ما يحيل إلى ما ير تبط بالشيء المسمَّى من حدث أو حالة يصدران عنه أو يحدثان له ، وهذه هي الأفعال ؛ ثم إن من المفردات ما كان وصْفًا لخصائص الأشياء، فهي مرجعة إلى تلك الخصائص ودالة عليْها، وهذه هي الصفات. وينبغي ألا تُخلط الصفات بالأسْماء فتعدّ منها اتباعًا للنحاة العرب القدامى الذين أخَذُوا بتصنيف سيبويه الثلاثي في الكتاب[211] ودافعوا عنه دفاع المتعصّب وليْس دفاع

(211) سيبويه : الكتاب 1/12 (باب علْم ما الكلمُ في العربية).

العالم[20]. فإن الصفة لا تكون إلا واصفة، أي مسنداً، والاسم لا يكون إلا موصوفا أي مسنداً إليه ؛ ثم إنّ الأسماء والأفعال والصفات المرتبطة بها قابلة للتموضع في الزمان وفي المكان. فإن المسميات وما يصدر عنها من الأفعال وما يرتبط بها من الصفات إنما توجد جميعاً في الزمان وفي المكان. والمفردات المحيلة إلى المواضع المكانية والزمانية التي تُموضَعُ فيها المسَمّياتُ وما يصْدر عنها من فعْل وما تتصف به من خاصيّة هي الظروف.

وإذن فإن المفردات تكون دالة أوّلا، ثم تكون بدلالاتها محيلة إلى الموجودات القائمة في الواقع الواقعي أو في الواقع الحقيقي. وهذا البعْدُ يظهر ما بيْن بنية اللغة وبنية الوجود من علاقة. فإن الوحدات المعجمية التامة هي المكوّنة لبنية اللغة في علاقانها ببنية الوجود، وهي دالة على أنّ بنية اللغة انعكاسٌ لبنية الوُجود ذاته. والخاصيّة الانعكاسيّة التي ذكرْنا تتيح لنا ملاحظة جملة من المظاهر التي تدعم خاصية أخْرى أساسية في اللغات البشرية هي الخاصية التواضعيّة أو الاتفاقيّة (caractère conventionnel). ونخصّ بالذكر من تلك المظاهر اثنيْن :

(1) التشابه بيْن اللغات في وظائفها التعبيرية وفي نظمها المعجميّة ونظمها النحويّة. وهو تشابه راجع إلى ما بيْن تجارب الجماعات اللغويّة في الكوْن وصلاتها بالواقع الواقعيّ والواقع الحقيقي من التشابُه. ومن آثار هذا التشابه في المعْجم ما نسميّه «الخانات المعجمية المليئة»، وهي خانات تظهر الموافقات بيْن اللغات في تسْمية الموْجُودات وتحديد الأفعال التي تصدر عنها والصفات التي تتصف بها والظروف التي تموْضَعُ فيها المسَميّات وأفعالها وصفاتها. وتقابل هذه الخانات المليئة في اللغات «الخانات المعجمية الفارغة». وهذه الخانات دالة على وجود «خُصوصيّات معجميّة» (particularités lexicales) في لغة أو في لغات مّا تقابلها «فراغات معجمية» في لغة أو في لغات أخرى. والخصوصيّات والفراغات المقابلة لها في اللغات معبّرة عمّا تختصّ به تجارب الجماعات اللغوية في الكوْن من ظواهر ناتجة عمّا يختلف به محيط طبيعي أو محيط اجتماعي عن محيط آخر، كاختلاف المحيط البدوي عن المحيط الحضري واختلاف المحيط الصحراويّ عن المحيط السّاحليّ. ومحاولة سَدّ تلك

(20) ينظر مثلا : أبو القاسم الزجاجي : الايضاح في علل النحو، ص ص 41-43، وقد رأى (ص 41) أن «المدّعي أن للكلام قسْمًا رابعًا أو أكثر منه مخمّن أوْ شاكٌّ، فإن كان متيقّنا فليُوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقوْل سيبويه. ولَن يجد إليه سبيلا». وينظر أيضا : أبو البركات ابن الأنباري : أسرار العربية، ص ص 1-4.

الخانات الفارغة هي التي تفسّر ظاهرة الاقتراض المعجمي بفرْعيْه: الحقيقي الذي تنتقل به أدلة لغوية تامّة من لغة مصدر إلى لغة موْرد، والدلاليّ الذي تنتقل به دلالات -دون الدّوالّ التي ترتبط بها- من لغة إلى أخرى.

(2) البعد الموضوعي اللاذاتي في اللغة. فإن اللغة تكتسب اكتسابًا بيْن أفراد الجماعة اللغويّة الواحدة. وهي توجد قبل أن يولد الفَرْد لأنها سابقة له قائمة في الاستعمال بيْن أفراد الجماعة التي ينتمي إليْها، وهو يكتسبُها أثناء مراحل نموّه بينهم. وهذه الخاصية الاكتسابيّة تفرض على الفرد المستعمل للغة قيودًا توجبُ عليه التقيّد بقوانين الاستعمال اللغوي وقواعده التي تواضعت عليها الجماعة اللغوية. وهو إذن بعد أن يكتسب اللغة بمفرداتها وبقواعد تكوينها وبقواعد تكوين الجمل أو مقالات الخطاب لا يستطيع أن يخرج عن المعاني التي أعطتها الجماعة للمفردات وللتراكيب قبل أن ينْتمي إليها بالولادة، كما لا يستطيع أن يخرج عن طرق التأليف الصوتي والصوْغ الصرفي والتركيب النحوي التي تواضعت عليها الجماعة اللغوية وتناقلتها الأجيالُ بالاكتساب والتعلّم. وذلك دالّ على أن المعاني التي تُعْطَى للمفردات وهي متفرّدة ثم وهي متعالقة مع غيرها في المقالات معَانٍ موضوعيّة لا ذاتية في الغالب[10]. وإذ أن المعاني هي المكوّنة للدلالة المعجميّة في اللغة فإن موْضُوعيّتها ولاذاتيّتها دالتان على أن الدلالة المعجميّة ذاتها موْضوعيّة لا ذاتيّة.

3 - في المقُولَـــة الدّلاَليّـــة :

المقُولَة الدّلاليّة -إذن- عمليّة ذهنيّة تجرى على الوحدات المعجميّة باعتبارها أفرادًا لغويّة محملة بدلالات مرجعة إلى موجودات من خارج اللغة. وكوْن المقُولَة الدلالية عملية ذهنية ترتبط فيها الأدلة اللغوية بالموجودات في واقع المتكلم الواقعي أو في واقعه الحقيقي يجعلها تتنزل في المقاربة العرفانية (approche cognitive) للغة. على أن هذه المقاربة العرفانية للغة ما انفكت في الدرس اللسانيّ الحديث تثيرُ الاشكالات العويصة، وقد عقّدت تلك الاشكالاتُ بدورها النظرَ إلى جملة من المسائل اللسانية وخاصّة بعض المسائل المعجمية التي اختلف اللسانيون المحدثون فيها اختلافًا كبيرًا فتضاربت آراؤهم فيها أحيانًا حتى غلب على مفاهيم بعضها الغُموض. ونرى أن من مقتضيات

(10) ينظر حول موْضوعية المعْنى وخاصية اللاذاتيّة فيه : V. Descombes : Les Institutions du sens, pp. 332-334 ؛ ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعْجم، ص ص 84-85.

التحليل الدلالي المقولي أن نبدأ بمناقشة بعض تلك المسائل المنتهي إلى بلورة الإطار النظريّ العامّ الذي نضع فيه مقاربتنا للمقولة الدلالية في المعْجم، وتحديد المفاهيم الأساسية التي توضّحُ التصوّر الذي تتأسّس عليه النظريّة.

3 - 1. في مناقشة بعض المسائل المشْكلَة :

المسائل التي نريد مناقشتها وتحديد الرأي فيها لما لها من صلة وثيقة بالمقْولَة ثم لما لها من دوْر في التفريع المقولي، ثلاث، هي: (1) مسألة المعْنى؛ (2) مسألة الحقل ؛ (3) مسألة تصنيف المفردات بحسب مستوياتها اللغوية.

3-1-1. مسألة المعْنَى :

المعْنى هو المُظهر للمكوّن الدلاليّ الذي لا يكون الدليل اللغوي بدونه دليلا؛ وهو المظهر للخصيصة الدلالية التي لا يمكن للوحدة المعجميّة بدونها أن تكون كيانًا مجرّدًا معقدا، مستكْملاً للخصائص الذاتية الواجبة الوجود التي تكسب الوَحْدة خصيصة التفرّد. وهذه الصلة الوثيقة بيْن المعنى والمكوّن الدلاليّ، وبيْن المعنى والخصيصة الدلالية هي التي جعلت علم الدلالة يُعرّفُ عادة بأنّه «دراسة المعْنى»[31] .لكن المفهوم المرْتبط بمصطلح «المعْنى» ليْسَ دقيقًا أو مُوَحّدًا، بل إنّ الغالب عليه الغموض وعدَمُ الاستقرار، بل التهميش أيضا. وقد أرْجَعَ بعض اللسانيين المحدثين[32] هذا التهميش إلى تأثيرات اللسانيات الأمريكية الحديثة التي أنشأت «لسانيات بدون مَعْنَى»[33]، وقد نُسبَ هذا الاتجاه إلى بلومفلد وتشو مسكي خاصّة، إذ كانا أعمق من غيرهما تأثيرًا في اللسانيات الحديثة[34]. وليْس ما قيل عن هذين العالمين ببعيد في الحقيقة عن الصّواب. فإنّ بلومفلد كان يعتبر أنّ «حالة المعاني هي نقطة الضعْف في دراسة اللغة»[35]، وتلك الحالة تدلّ عليْها ظواهرُ قد نَبّهَ إليْها منها استعصاءُ المعْنى على التحديد دون الاستعانة بعلم آخر [غير اللغة][36]، وعدمُ استقراره

(31) ينظر مثلا : R.Cann : Formal Semantics, p.l ; W.A. Ladusaw : Semantic Theory, p. 89 : D. Geeraerts : Lexical Semantics, p. 2160 ; H. De Swart: Introduction to Natural Language Semantics, pp. 1-2.

(32) ينظر خاصّة : A. Wierzbicka : Semantics. Primes and Universals, pp. 3-13، وقد اعتمدت في نقدها مراجع نقدية أخرى.

(33) «Linguistics without meaning»- ينظر المرجع نفسه، ص 3.

(34) المرجع نفسه. ص ص 3 - 13.

(35) Bloomfield (L.) : Language. p.140.

(36) المرجع نفسه، ص 140.

لما يَحْمِلُهُ من «قيم إضافية» هي «الايحاءات» (connotations) [37] ويَطْرأ عليه من تحوّل فيكُون «مَعْنًى مُحَوَّلاً» (transferred meaning) إذا كان مَجَازِيًا[38]. يضاف إلى ذلك أن المعْنى قد أُسْنِدَ إلى «الوحدة المعجمية بحكم عرْف اعتباطيّ» (an arbitrary tradition)[39] وأنّ قبوله في التحليل الشكليّ يُعَدُّ خروجًا عن «الخطاب العلميّ» (scientific discourse)[40] لأنه يستعصي على الدرس بالصرامة التي تُدْرَس بها الأصوَات والأشكال الصرفية والنحويّة. ولقد كانت حالة «المعنى» هذه من الأسباب التي جعلت بلومفلد يرى أنّ «المعجم ذيْل للنحو وقائمة من الشواذّ الأساسيّة»[41].

ولم يسلم «المعْنى» ولا المعجم عند تشومسكي من مثل الموقف الذي رأينا عند بلومفلد. فلقد بنى تشومسكي نموذجه التوليدي في بداياته دون اعتبار للمكوّن الدلاليّ ولم يُضَمِّن كتاباته قواعد لتأويل الجمل دلاليًا لأنه كان يَرَى في النحو دراسة مستقلّة عن الدلالة[42]، متأسسة على التركيب خَاصّة. لكن النقود التي أثارها النموذج في أوائل السنوات الستين لإغفاله المكوّن الدلالي قد جعلت تشومسكي يراجعُه بداية من سنة 1965 في كتابه «مظاهر النظريّة التركيبيّة» ويُضمّنه المكوّن الدلاليّ الذي أصبحت صلته بالنحو أقوى بداية من سنة 1972 حينما صدر كتاب «دراسات في الدلالة في النحو التوليدي» (Studies on Semantics in Generative Grammar)[43]. وقد تواصلت

---

(37) المرجع نفسه، ص 151.

(38) المرجع نفسه، 149-150.

(39) المرجع نفسه، ص 274.

(40) المرجع نفسه، ص 266.

(41) المرجع نفسه، ص 274 ؛ وينظر نقد هذا المذهب في : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 11-12 و ص 33.

(42) كان يرى أن الاعتماد على الدلالة في وصْف بنية اللغة موقع في الخطإ : «من الواضح وجود مطابقات لا تُنكَرُ - على ما فيها من نقص - بيْن سمات اللغة الشكلية و سماتها الدلالية. إلاّ أن عدم الدقة في هذه المطابقات ينبئ بأن المعْنى لا يمكن أن يتخذ قاعدة للوصْف النحويّ، وهذا ما يؤيّده التحليل الدقيق لأيّ نظرية تقترح الاعتماد على الدلالة، فإنه يثبت أنّ اتباع مؤشّرات دلالية غامضة يؤدّي إلى إهمال إجماليات وتعميمات مهمّة تتعلق ببنية اللغة» (: N. Chomsky Structures syntaxiques p.115)، وكذلك «أي بحث عن تعريف للنحوية (Grammaticalité) قائم على الدلالة بحث غير مجْد» (نفسه، ص 18). وينظر فيه الفصل التاسع (نفسه، ص 105-119) وعنوانه «التركيب والدلالة»، وقد برزَ فيه «كيف يَبْني نحوا دون اعتماد على المعْنى ؟».

(43) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسيّة : N. Chomsky : Questions de Sémantique، وخاصّة البحثين الأول (ص ص 9-72) والثالث (ص ص 133-224).

بعد ذلك مراجعات النموذج و«تحسيناته» حتى أواسط السنوات التسعين التي ظهر فيها «البرنامج الأدْنَوي»(44) الصادر سنة 1995. ورغم ما يوحي به هذا «البرنامج» من انتقال من عصر «التركيب» إلى عصر «نظام اللغة الحاسُوبي» (computational system of the language) فإن النموذج لم يخرج عن هيْمنة ما سمّاه البعْض «الأصُولية التركيبيّة» (syntactic fundamentalism) في تفكير تشومسكي اللساني(44). فلقد تغيّر بالفعل الاصطلاحُ وبعض المنْهَج لكن الأصُول لم تتغيّر، وذلك ما يستنتج مثلا من قوله : «إننا نميّز المعْجم عن نظام اللغة الحاسوبي، وهو التركيب بمفهومه الواسع (مشتملاً على الصوْتميّة)، ونذهب إلى أنّ التركيب يتيح ثلاثة مستويات تمثيل يكوّن كلّ منها «ملتقى» (interface) بيْن نظام النحو وبعْض نظام آخر للذّهْن/الدماغ، وهي : البنية العميقة (D-Structure)» والتأليف الصوتي (Phonetic Form) والصيغة المنطقية (Logical Form)»(45). ومُستوى التأليف الصوتي يحدّد مظهر التعابير (expressions) الصوتي، والصيغة المنطقية تحدّد مظهرها التأويلي، أي معناها(46)، وأمّا البنية العميقة فليْست واضحة كلّ الوضوح. فهي «مسْتوى [تمثيل] يصل النظام الحاسوبي بالمعْجم»(47)، وهي أيضا «ملتقًى داخليّ (internal interface) بيْن المعْجَم ونظام اللغة الحاسُوبي»(48)، وهي أيضا «مسْتوى موصُول وصْلاً مباشرًا (directly associated) بالمعْجَم» (49).

وما يعنينا من مستويات التمثيل الثلاثة التي ذكَرَها الثاني والثالث، أي التأليف الصوْتي (PF) والصيغة المنطقية (LF). فهما يكوّنان مجموعة «أزوَاج» (a set of pairs) ينبغي لكل لغة أن تحدّدها «باعتبارها تمثيلاتها الشكلية للصوْت والمعْنى» (50). فهو مدرك لما للمعنى من أهميّة في نطاق «الصيغة المنطقية»، ولكن اعتقاده بأن «الصيغة المنطقية» - وضمْنها المعْنى- لا تخرج عن «التمثيل الشكليّ» جعله لا يُعْنى بتأسيس نظرية في المعنى ولا يهتم بوضع نظرية في

(44) ينظر : A. Wierzbicka : Semantics. Primes and Universals, p. 8.

(45) N. Chomsky : The Minimalist Program, p. 130 ؛ وقد تردّد فيه الرأي نفسه في مواضع مختلفة وبعبارات مختلفة وخاصة إذا كان الحديث عن «نظام اللغة الحاسوبي» وليْس عن «التركيب» في حد ذاته - ينظر مثلا : ص 21، 130-131، 169-170، 186-187 ... الخ.

(46) المرجع نفسه، ص 21.

(47) المرجع نفسه، ص 21.

(48) المرجع نفسه، ص 187.

(49) المرجع نفسه، ص 131.

(50) المرجع نفسه، ص 169.

الدلالة المعجمية.

ولقد كان لهذا التفكير آثاره العميقة في أتْبَاع النموذج منذ أوائل السّنوات الستين. وحتى ما سمّي «دلالة توليدية» - سواء عند تشومسكي أو عند كاتز (Katz) وفودور (Fodor) أو عند غيرهما - لم يَخْرُج عن «تأويل الجمل» تأويلا يتماشى والتمثيل الشكلي الذي تأسّس عليْه علم التركيب. ونحن نلمس أثر ذلك واضحًا في الكتابات التوليدية، القديمة والحديثة. ولو نظرنا نظرة سريعة فيما كتب بعد سنة 1985 من أدبيّات دلاليّة توليديّة - سواءٌ كانت الدلالة «معجميّة»(lexical semantics) أو كانت «مفهوميّة» (conceptual semantics) أو كانت «شكليّة» (formal semantics) أو كانت «معجميّة حاسوبيّة» (computational lexical semantics) - لوجدناه مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمكوّن التركيبي وخاصّة بمستَويات التمثيل الشكليّ. ونريد أن نمثل للأنواع الثلاثة الأولى التي ذكرنا من «الدلالة التوليديّة» بثلاث محاولات حديثة :

1. كتاب «الدلالة المعجميّة»» لألن كروز (Alan Cruse) (الصادر سنة 1986). وقد نزلَتْ الدلالة فيه في «مقاربة سياقية» (contextual approach) خالصة [51] وأسْقطتْ من دراسة المعْنَى العلاقة بيْن المفردات والمراجع التي تحيل إليها من خارج اللغة [52] واقْتُصرَ في تحديد المعنى لمفردة مّا على علاقاتها السياقية. ويذهب المؤلّف إلى «أن معْنَى مفردة (word) مّا إنّما ينعكس انعكاسًا تامًا في علاقاتها السياقية»، بل إنّ علاقات المفردة السياقية هي التي تكوّن معناها [53]. وقد اقتضى ذلك كله أن تحدد الوحدات المعجمية تحديدا مُرَكّبيًا (Syntactic)[54] وليْس تحديدًا معجميًا.

2. كتاب«بُنَى دلاليّة» لراي جاكندوف (Ray Jackendoff) (الصادر سنة 1990). ونوع الدلالة الذي يعالجه هو «الدلالة المفهوميّة»[55]. ومن أهم منطلقاته النظرية في الكتاب نظرية تشومسكي في التفريق بين «I-language» -وهي لغة ذهنية خالصة متمثّلة في الدماغ، وترمز «I» إلى «Internalized» فهي إذن لغة مستبطنة-، و«E-language»، وهي لغة محيطيّة أو «أطرافيّة»، وترمز «E» إلى «Externalized»، فهي إذن لغة «مستظهرة»، حاملة

(51) ينظر، D.A. Cruse : Lexical Semantics, pp.1-22.
(52) المرجع نفسه، ص 1.
(53) المرجع نفسه، ص 16.
(54) المرجع نفسه، ص ص 23-81.
(55) R. Jackendoff : Semantic Structures, pp.7-41.

لتأثيرات العوامل الخارجيّة التي يتعرض لها متكلّم اللغة الطبيعية مثل العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والثقافية. وقد أقام جاكندوف على هذا الأساس تفريقا بين ما سمّاه «المفاهيم المستبطنة» (I-conceps) -وهي المتمثلة بالذهن- والمفاهيم المستظهرة» (E-concepts)، وهي المفاهيم المحيطية التي تنشأ عن علاقة المتكلّم بالعوامل الخارجيّة المؤثرة فيه[56]. وقد عَدّ المفاهيم بصنْفَيْها «مفاهيم أساسيّة»، وهي في نظره مُعْجمية، لكنها ليست دالة على معاني المفردات -مكوّنات المعْجم- بل تدل على معاني الجمل. وقد درست لذلك من خلال صلاتها بالبنى الموْضوعيّة (argument structures) وبالأدوار المحوريّة (thematic roles)، أي باعتبار ما تؤديه الوحداتُ المعجمية في التركيب من وظائف[57].

3. كتاب «الدلالة الشكليّة» لرنّي كانّ (Ronnie Cann) وقد صدر سنة 1993. وهي دلالة مشكلنة (formalisée) يُعْتَمَدُ فيها التحليل الرياضيّ والمنطقيّ، وقد حاولت المؤلفة اعتماد أسْلوب التحليل الرياضي المنطقي في تحليل معاني الجمل اللغوية[58]، ودلّ تحليلها على اندماج «الدلالة الشكلية» في «دلالة القضايا المنطقيّة». وهذه في جوهرها «دلالة جُمليّة» (sentential se-mantics) تقابل «الدلالة المعجميّة» التي يُهْتم فيها بدراسة معاني الوحدات المعجميّة. والدلالة الجُمْليّة في التركيب تطابق دلالة القضايا في المنطق من حيث إن هذه يُهْتمّ فيها بدراسة «شروط الحقيقة» (truth conditions) في القضيّة، وإن الأولى يهتم فيها بتأويل الجملة وخاصّة بالنظر في «المحْمُولات» (predicates) و«الموضوعات» (arguments)[59] وفي «الرّوابط الجُمْليّة» (sentential connectives) - مثل «النفي» (negation) و«العَطف» (coordination)[60] - وفي «التسوير» (quantification)[61]، أي استعمال «المحدّدات الكَميّة»

---

(56) المرجع نفسه، ص ص 7-8.

(57) المرجع نفسه، تنظر خاصة ص ص 43- 70.

(58) ينظر : R. Cann : Formal Semantics, p. 2 وقد نبّهت إلى صلة عملها بنظرية «منتاغيو» (Montague) الذي يرى - في نطاق نظرية «النحو العالمي» التشومسكيّة - إمكانية تطبيق منهج التحليل الرياضي والمنطقي المعتمد في دراسة القضايا المنطقية، على دراسة «الدلالة الجمليّة» في النحو. وهذه الدلالة الجملية هي في الحقيقة «دلالة تأليفية» قائمة على ما يُعْرف بمبدإ التأليف (Principle of Compositionality) - المرجع نفسه، ص ص 2-4.

(59) المرجع نفسه، ص ص 27 - 53.

(60) المرجع نفسه، ص ص 54 - 111.

(61) المرجع نفسه، ص ص 130 - 190.

(quantifiers)[62]. ولا صلة لهذه الدلالة الشكلية كما يلاحظ بالدلالة المعجمية أو بالمعاني المعجميّة، فهي تصل اللغة بالمنطق وقضايا الصدق والكذب فيه ولا تصل الوحدات المعجميّة بالمعْجم- باعتباره نظامًا لغويًا مستقلا عن النحو - أو الموجودات في واقع المتكلم الواقعيّ أو واقعه الحقيقيّ[63].

ونستنتج ممّا تقدم في هذه الفقرة أن اللسانيات الأمريكية الحديثة لم تؤسّس «دلالة معجمية» قوامها معاني الوحدات المعجمية إمّا متفرّدة وإمّا متعالقة بغيرها تعالقا معجميًا، بل أسّست «دلالة نحويّة» قوامها «المعاني الجُمْليّة» - وخاصة من حيث صلاتها بالبنى الموْضُوعيّة والأدوار المحوريّة - و«دلالة منطقيّة» قوامها «المعاني القضَويّة»، والاثنتان مخضعتان للتمثيل الشكلي، وذلك ما يبرّر قولُ البعْض عن اللسانيات الأمريكية إنها «لسانيات بدون معْنى»[64]. ولذلك فإن هذه اللسانيات لا توفّر لنا الإطار النظري المناسب للمقُولة الدلالية.

---

(62) يذكر كتابين آخرين قد انطلقا من نظرية الدلالة الشكلية واعتمدا دلالة القضايا المنطقية أساسًا في التحليل، أولهما في تحليل المظاهر الدلالية المنطقية في الجملة الشرطية للباحث البولوني ڤيسواف بنيش : Wiesław Banyś : Théorie sémantique et Si... Alors. Aspects Sémantico-logiques de la proposition conditionnelle - ينظر فيه خاصة المقدمة (ص ص 11 - 21) والقسم الأوّل (ص ص 23 - 52) والقسم الخامس (ص ص 140 -163)؛ والكتاب الثاني في تحليل «الدلالة الجُمْليّة» مقيسة على «الدلالة القضَويّة»، للباحثة الأمريكية هنريت دي سوارت، وقد بيّنت في تمهيدها للكتاب أن مادته مستخلصة من النظر في جملة من المصادر اللسانية الحديثة قد خصت بالذكر منها ثمانية - ينظر : Henriette de Swart : Introduction to Natural Language Semantics، ص ص XIII-XI، وقد حاولت في الفصل الأوّل (ص ص 1-10) أن تحدد «المعْنى» فلم تخرج به عن المعنى النحوي لأنه «لا يكون إلا معنى عبارة تركيبيّة» (ص 9)؛ وحاولت في الفصل الثاني بناء نظرية في المعْنى (ص ص 11-41) وانتهت إلى أن المعْنى لا يكون إلا «جُمْليًا» متأسّسا على «مبدإ التأليف» (Principle of Compositionality)؛ ثم عنّتها في فصول الكتاب الأخرى قضايا نظرية تهمّ الدلالة الجُمْليّة مثل «الروابط الجملية» (ص ص 45-50) و«الحمْل» و «التسوير» (ص ص 71 - 93 و153-193)، و«العائدية» (Anaphora)، (ص ص 97 - 153).

(63) وأمّا النوع الرابع من أنواع الدلالة التوليدية التي ذكرنا - وهو «الدلالة المعجمية الحاسوبيّة» - فلم نطلع بعد على عمل متكامل مخصّص له إلاّ كتابًا جَمَاعيًا هو (P. Saint - Dizier and E. Viegas (eds) : Lexical Computational Semantics)، وقد صدر سنة 1995 مشتملاً على ستة محاور لسانية ولسانية نفسية، نظرية وتطبيقية، اعتبرها ناشرا الكتاب عاكسة لصورة مكبّرة لمجال الدلالة المعجمية الحاسوبية (ينظر : P. Saint - Dizier and E. Viegas : An Introoduction to lexical semantics from a linguistic and a psycholinguistic perspectives, p.28)، والأسس التي يقوم عليها مجمل بحوث الكتاب هي (1) الدلالة الجُمْليّة؛ (2) الصيغة المنطقية ؛ (3) التمثيل الشكلي.

(64) ينظر : A. Wierzbicka ; Semantics. Primes and Universals. p. 3، ويراجع التعليق 33.

فإن الإطار الذي نريد أن نضع فيه مقاربتنا إطار معجميّ خالص. يتنزّل فيه «المعْنى المعجمي» تنزيلاً معجميّا خالصًا. وهذا الإطار تعتبر فيه الوحدات المعجمية آفرادًا لغويّة تفيدُ أو تشترك في إفادة أحَد ثلاثة أصْنَاف من المعنَى، هي : (1) معْنى يَحصلُ من تحديد المغزَى العامّ أو المفهوم اللّذين يرتبطان بالوحدة المعجميّة وهي مفردة، أي بالنظر إلى علاقاتها بالمرجع الذي ترتبط به، ومثاله «جاءَ» معْنًى لـ «أتى»، و«مَشى» معْنًى لـ «سَار»، و«قرُبَ» معْنًى لـ «دنَا»؛ و«وَالدٌ» معْنى لـ «أبٌ»، و«مَسْكَنٌ» معْنًى لـ«بيْت»، و«الآتي ليْلاً» معْنى لـ«طارِقٌ»، و«رَمْلٌ مستطيل محدودبٌ» معْنى لـ«كَثيب»... الخ. وهذا المعْنى هو الذي اشتهر في الأدبيات اللغوية العربية بـ«المعْنى الحقيقيّ»، وفي الأدبيات اللغوية الفرنسية بـ«sens propre»، وقد سمّاه بعض اللسانيين المحدثين «معنًى ثابتا» (fixed meaning)[65]؛ وسَمَّيْناه من قبْلُ «معْنًى مُفْرَدًا»[66]؛ (2) معْنًى يحصل من تحويل المغزى العامّ أو المفهوم المعطيَيْن للمرْجع تحويلا جزئيا إلى مرْجع آخَر يُستعمل ما يدُل عليه في المقال مقترنا بما يدلّ على المرجع الأوّل، وهذا التحويل يكُونُ قائمًا على المجاز، ومثاله معْنى «الشجاعة» الذي يحْصل من قولنا «عليّ أسَدٌ»، ومعْنى «الحيلة والدهاء» الذي يحصل من قولنا «عليّ ثعْلَبَان»، ومعْنى «التوسّع في الكرَم» الذي يحصل من قولنا «عليٌ بَحْرٌ». وقد جرت العادة بتسمية هذا المعْنى في الأدبيات اللغوية العربية بـ«المعْنى المجازيّ» وتسميته في الأدبيات اللغوية الفرنسية بـ «sens figuré»، وقد سماه بعْض المحدثين «معْنى مُلتَبِسًا» (fuzzy meaning)[67]، وسمّيْناهُ من قبْل «مَعْنًى تأليفيًا»[68]؛ (3) مَعْنى يحْصُل من اجتماع الوحَدات المعجميّة إذا تعالقت في جملة. فهو المعْنى الذي يُفيدُهُ سياق الجملة كلّها، ويمكن لذلك تسميته «معْنى سياقيًا». وأهَمُّ ما يمثله في المعجم : (أ) المعاني «الخَاصّة» التي تستفادُ من التعابير الاصطلاحية (Expressions Idiomatiques) مثل معنى «الانقياد» الذي يستفادُ من «أعْطاهُ الجَنَبَ»؛ ومن التعابير التحليلية (Locutions analytiques) مثل معنى «الاتّباع» الذي يستفاد من «اقْتَفَى الأثر»؛ ومن الأمثال (proverbes)، مثل معْنى «الخَيْبة» الذي يسْتفاد من «رجَع بخفَيْ حُنَيْن». وهذه المعاني - كما يلاحظ - معبرة عن خصُوصيّات في تجربة الجماعة اللغوية قد جعلتْها تقام

(65) ينظر : J. Aitchison : Words in the mind, pp. 39 - 40.

(66) ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 47 و 49.

(67) J. Aitchison : Words in the mind, p. 40.

(68) ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 47 و 49.

على المجاز؛ (ب) المعاني «العامّة» التي تستفاد من «التجميعات التركيبية» العاديّة، أي من الجمل في مفهومها التركيبي. وهذه المعاني تكون إمّا «خبريّة» - بحسب ما لمصطلح «الخبر»من مفهوم في «علم المعاني» عند العرب - ومثالها معنى «طَعِمَ» الذي يستفاد من «أكل عليٌّ خبزا»، ومعنى «غلطَ» الذي يستفاد من «أخطأ عليّ وجْه الصّواب»؛ وإمّا «إنشائيّة» - بحسب ما لمصطلح «الانشاء» من مفهوم في علم المعاني أيضا - ومثالها معْنى «الحثّ على المجيء» الذي يستفاد من «هَلاّ تَجيءُ؟»، ومعْنى «استبطاء تلبية الدعوة» الذي يستفاد من «كَمْ دَعَوْتك ؟». والمعاني الخبريّة والانشائية لا تقلُّ صلة بالمعجم والدلالة المعجمية عن المعاني الخاصّة المستفادة من التعابير الاصطلاحية والتحليلية ومن الأمثال. فإنها جميعًا مرجعة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكوْن وليْس إلى العلاقات الوظيفيّة بيْن الوحدات المعجمية باعتبارها «ذرّات» في التركيب، وقد سمّيناها من قبل «معاني مُعَقّدة» وميّزناها عن المعاني النحويّة الحقيقية(60).

ويتّضح ممّا تقدّم أنّ للمفْردات معانيَ لصيقةً بها تكُون إمّا مفردةً إذا كانتْ حقيقية أو ثابتة فيها وهي متفرّدة مستقلة عن السّياق، وإمّا تأليفية وإمّا مُعَقّدة إذا كانت المفردات متعالقة ببعْضها. وهذه المعاني هي قوامُ الدلالة المعجميّة، وهي التي تتيح للمفردات أن تندرج في شبكات من العلاقات الدلالية مُبَنْيَنة مُنَظمة، فإذا كانت كذلك أمكن وصْفُ انتظامها - بحسب المعاني التي لها- في جَداول، ووصفُ ذلك الانتظام هو المقْولة الدلاليّة.

3-1-2. مسألة الحقل :

يقتضي تحديد الإطار النظري الذي نضع فيه تحليلنا للمقولة الدلالية مناقشة مسألة ثانية هي مسألة «الحقْل». والحقْل حسب التعريف الشائع هو «المجموع المبْنيّنُ من العناصر اللغوية»(70). والعناصر التي تعنينا هي العناصر المعجميّة، أي المفردات. فالمفردات إذن هي المكوّنة لأيّ حقل مرتبط بالمعجم. لكن تصوّر الحقل مازال غامضا نتيجة الاختلاف في تحديد ماهيّته في المعْجم(71). فإننا نجد من يتحدث عن الحقل المعجمي (champ lexical)، ومن يتحدث عن الحقل الدلالي (champ sémantique)، وهناك من يفرّق بيْن الحقليْن

(60) المرجع نفسه، ص ص 50 - 51.

(70) ينظر J. Picoche : Précis de lexicologie française, p. 66.

(71) ينظر حول الاختلاف في مفهوم «الحقل» في المعجم : D.Geeraerts : Lexical Field pp.2144b-2146b.

-وخاصة الذين يفصلون علم الدلالة عن المعجم- وهناك من يجعلهما حقلا واحداً باعتبار الدلالة مكوّنا من مكوّنات المعْجم. على أن هناك أيضا من يرى أن الحقل الدلالي حقل معجميّ إذا كان موضوع التحليل والوصْف الوحدةَ المعجمية، لكن من الحقول الدلالية مالا يكون معجميّا مثل الحقل الذي يتأسّس على الجدول التصريفيّ (paradigme flexionnel) الذي لا تراعى فيه دلالات الأصول المعجميّة التي تقوم عليْها الأفعال المصرّفة، بل تراعى العلاقات بيْن الدوالّ والمداليل داخل نظام مغلق تكوّنه الصرافم النحويّة[٣٢]. كما أن من الحقول ما يكون معجميا ولا يكون دلاليّا، ومثاله مداخل معجم القوافي الذي تراعى فيه مظاهر المفردات الشكلية.

ثم إن الاختلاف قائم أيضا حول تصنيف المفردات بحسب الحقول المعجمية أو الدلاليّة أو الدلالية المعجمية. فهل تتساوى كلّها في التصنيف والجدولة أم إن بيْنها فروقا تفرضها خصائصها المقُوليّة وصلاتها بالموجودات خارج اللغة؟ وقد كان للاختلاف بين الاسم وبقية المقولات في الإرجاع إلى الموجودات أثر في التصور التصنيفي. فإن الأسماء -باعتبار صلاتها بالمسمّيات- أقدر على الإحالة إلى الموجودات لعلاقتها بالمسمّيات التي هي الموجودات ذاتها، سواء كانت حسية مدركة بالحسّ أو كانت مجرّدة مدركة بالذهن. وقد اتّبَعَ هذا التصنيفَ المعتمد على ما بيْن مقولة الاسم وبقية المقولات من اختلاف في القدرة الإحاليّة جماعة من الباحثين[٣٣]، فقسمت المفردات إلى (1) صنف يُنتقل فيه من دالّ المفردة إلى مدْلُولها، ويمثل لهذا الصنف بالمفردات المشتركة لفظًا (homonymes)- سواء باشتراكها في الرسم (homographes) أو باشتراكها نطقا (homophones) - والمفردات المشتركة دلالة (polysémiques)، فإن المشتركات اللفظية والدلالية أدلة معجمية لاتستبان دلالاتها إلا من خلال جوارها بغيرها من المفردات في سياق مّا؛ وقد نسب هذا الصنف من المفردات إلى حقل سمّي «حقلا داليّا» (champ sémasiolo-gique) لأن المنطلق فيه من الدال إلى المدلول لمعرفة مغزى الدليل؛ (2) وصنف ينتقل فيه من مدلول المفردة إلى دالّها. ويمثل لهذا الصنف بالمفردات التيّ

---

(٣٢) ينظر J.Picoche : Précis de lexicologie française, p.68.

(٣٣) مثل الألمانيّيْن K.Heger و K.Baldinger ومن تبعهما. ينظر حول تصوّرهما وحول القضايا المتصلة بصنفي المفردات اللذيْن سنذكر : J. Picoche : Précis de lexicologie française, p. 67-111.

تتجمّع لتكون مجتمعة مدلولا عامّا يرشد إلى دالّ أصْليّ تحوم حوْله وتحيط به، وقد سمّيت مجاميع المفردات التي ترتبط بدالّ واحد - (مثل ارتباط «جدار» و«قاعة» و«مطعم» و«سرير» و«حديقة» و«سقف» و«طابق» و«سُلّم» بالمنزل) - بالحقول الترابطية (champs associatifs)؛ كما مُثّل لهذا الصنف بالمفردات التي تأتلف في مجاميع بحسب الخصائص المشتركة التي تربط بعضها ببعْضٍ في تعالق هرمي بحسب توسّع المداليل لتكوّن أجناسًا عامّة وبحسب تخصيصها لتصبح أنواعًا تابعة للأجناس. وأشهر مثال لهذا الصنف في هذا المستوى من التحليل هو «المقاعد» (sièges)، فإنها جميعًا «أشياء مصنوعة مخصّصة للجلوس»، لكن العلاقة بيْن «كرسيّ» و«مقعَد» مثلا هي علاقة تبعيّة نوع جنس لأن الكرسيّ نوعٌ من المقاعد وليْس المقعد نوعًا من الكراسي. وقد نُظِرَ إلى ما بيْن المقعد والكرسيّ من علاقة تضمّن أو احتواء (inclusion) فعُدّ الكرسيّ مُتضمّنًا أو منضويًا (hyponyme) وعُدّ المقعَدُ مُتضمّنًا أو مُحْتَوِيًا (hyperonyme). ونظر إلى صلة هذا النوع من التصنيف بالجنس (genre)، فقد نُسِبَتْ هذه المفردات إلى حقْل سمّي «الحقل الجنسيّ» (champ générique) وأهمّ ما يكوّنه من المفردات ما يسمّى بأسماء الأجناس (noms génériques) وهي أسماء شاملة -فهي إذن محتوية أو متضمّنة- لأنواع من المكوّنات التي تقع تحتها. ومثالها مفردات مثل «طيْر» و«شجرة» و«قرابة» : فإن الطير اسم جامع لكل أنواع الطيور وضروبها، وكذا الشجرة اسم جامع لكل أنواع الشجر وضروبه، أمّا القرابة فاسم جامع لحلقات الصلات النّسَبيّة مثل الأبُوة والأمُومَة والأخوّة والبنوّة والخؤولة والعمومة . . . الخ. وقد جمّعت الحقول الترابطيّة والحقول الجنسيّة تحت اسم واحد هو «الحقول المُسمّياتيّة» (champs onomasiologiques) وعدّ الحقل المسمياتي مقابلا للحقل الدالي لأنّ هذا يبحث فيه عن المدلول انطلاقا من الدال، أمّا ذاك فيبحث فيه عن الدال انطلاقا من المدلول.

لكن التفْريق بيْن الحقليْن -أي الدالّيّ والمسمياتي- قد بقي فيما نرَى منهجيًا خالصًا. فقد غلب اعتبار الحقل الدالّيّ والحقل المسمياتي مجرّد منطلقيْن منهجيّيْن في البحث عن دلالات ألفاظ اللغة العامة، ولم يُفَرَّقْ بيْن الحقليْن بحسب ما للأسْماء من قابليّة للتعيين والإحالة لا تتوفّر في بقية المقولات المعجمية، ولذلك عوملت الأفعال والصفات معاملة الأسْماء فُنظِرَ إليها هي أيْضا من خلال ما تندرج فيه من علاقات تضمّنيّة. وهذه «التسْويةَ» بيْن مقُولة الاسم ومقولتي الفعل والصفة في التضمُّن ناتجة في الحقيقة عن

النَّظرِ إلى الوحدات المعجميّة نَظْرَةً لسَانية خالصة لا ترى فيها إلاّ عناصر مكوِّنة لمعجم اللغة الطبيعيّة، وهي لذلك ذات معَان عَـامّة وليست ذات معَان مرجعيّة لأن المعَاني العامّة متعلّقة باللغة -فهي لسَانيّةٌ مَحْضٌ- والمعاني المرجعيّة متعلقة بالمنطـق، فَـهِيَ قـد تخـرج عن اللغـة. وإذ أن المعْنـى العـامّ اللغـويّ مـعْنى «تصوري» (intensionnel) والمعنى المرجـعي مـعنى «مَا صَـدَقِيّ» (extensionnel) فقد فضّل بعـضهم- مثل جون لاينز (Lyons)[74]- الصيغة التـصورية للتضمّن على الصيـغة الماصَدَقيّـة وعُدّت «المفردات الخصُـوصيّة» (termes spécifiques)- وهي المتدَرجَة أو المحتواة- أقدرَ على التـضمُّن من «المفردات الجنسيّة» (termes génériques) التي تحتـويهـا، وذلك لأن الأولى هي الحـاملة للسّـمـات المكوّنة للمـعْنى : «فإنّ الماصـدق يعْني صنف الكيَانَات التي تنطـبق عليْهـا المفردة أو تُرْجعُ إليْها، أمّا التصوّر فهْـو مجمُوع الخاصيّات (attributs) التي تميّزُ كلّ كـيان يمكن للمفـردة أنْ تنطبق عَليْه»[75]. ولهذا فإن الأصْوبَ أن تعتـبر مفردة مثلُ «زنبقة» (tulipe) أقدَر على الاحتواء من «زَهْرة» (fleur) لأن الزنبقة - باعتبارها فرْدًا من الزهور- أجمَع لخاصيّات الزهرة، ولذلك فإن كلّ زنبقة زهرة وليْسَت كلّ زَهرة زنبقة [76].

وهذه النظرة اللسانية الخالصة التـي تبيحُ أن تكون «الزنبقـة» أقدرَ على الاحـتـواء من «الـزهرة» هي التي أغـرَتْ بعض الـلسـانيّين بمعـاملـة الأفـعـال والصـفـات مـعاملـة الأسْمـاء في القـدرة على التـضـمُّن، فعُـدّت هي أيْضـا مفـردات مُحتـوية تنضَوي تحتـها توابع. ومن أمْثلة الأفـعال «eat» (أكل) الـذي تنْدرج تحْته أفعال مثل «chew» (مَضَغَ)، و«munch» (ضَغْضَغَ، أي مضغ مضغا مَسْمُوعًا)، و«gabble» (ابتلع)[77]؛ ومن أمثلة الصفـات «rouge» (أحْمـر) التي تندرج تحتهـا صـفات مـثل «écarlate» (أرْجُـوانيّ)، و«cramoisi» (قرْمِـزِيّ)، و«vermillon» (زنْجُفْرِيّ، أي في لون الزّنْجفْر)[78].

(74) John Lyons : Linguistique générale. pp. 346 - 348.

(75) المرجع نفسه، ص 347، والتصور عنده هو «Compréhension».

(76) وهذا في الحقيقة لا يخلو من سفسطة إذ لا يمكن بالنظر إلى علاقة الجزء بالكُلّ أن تكون الزهرة جزءا والزنبقة كُلاّ. وينظر نقد مقاربة لا ينز في : G. Kleiber et I. Tamba : Hyponymie revisitée : Inclusion et hiérarchie. pp. 8 - 12.

(77) ينظر : J. Aitchison : Words in the mind. p. 105.

(78) ينظـر : J. Lyons : Linguistique générale. p. 347 وينظـر حـول الظـاهـرة أيضـا : R. Cann : Formal semantics. pp. 218-219. أمّا آلن كروز فـقد حلّل الظاهرة بالنظر إلى الجُمل وليْس إلى المفْردات في حدّ ذاتها، فإن معنى جـملة مّا يمكن أن يحتويَه معْنى جملة أخرى - ينظر A. Cruse : Lexical semantics. pp. 88 - 92.

ويبدو لنا أنّ هذا المذْهَب إلى تعميم العلاقات التضمّنيّة على الأفعال والصفات ناتج عن الخلط بيْن العلاقات التضمنيّة الحقيقية والعلاقات المعْنَمية (relations sémiques). فإن التضمّن يتأسّس على علاقة عنصر بجزء أو جزء بكلّ يُعبَّرُ عنها بعبارات مثل «هو ضرْب من» أو «هو نوع من» أو «هو جنس من». وهذا ينطبق على «المتصوَّرات» التي يجمعها «ماصدق» واحدٌ. ولذلك فإنه يصحّ أن نقول أن «القُبَّرة» جنس من الطيْر وأن «القبّرة المتوّجة» نوع من «القبّرة» وأن «القبّرة القرطاجنيّة» ضرْب من «القبّرة المتوّجة». وأمّا «مضغ» و«ضغضغ» و«ابتلع» فلا يمثل أيّ منها جنسًا أو نَوْعا أو ضربًا من «أكل»؛ وكذا «الأرجواني» و«القرمزيّ» و«الزنجفريّ»، فليْس منها ما هو جنس أو نوع أو ضرب من «الأحْمر»، لأن «أكل» و«أحْمر» ليْسا مسمَّيَيْن بل هما مُسْنَدان إلى مُسمَّيَيْن إسْنَادًا طبيعيًا لا تدلّ علاقتهما ببقيّة المسْنَدات (الأفعال الثلاثة والصفات الثلاث) على تدرّج هرميّ في الحدث أوْ في الصّفة بل تدل على وجود روابط معْنميّة بيْن وحَدات معجميّة عامّة تصلها بحقْل مّا علاقة انتماء وليْس علاقة انضواء.

ويلاحظ ممّا تقدّم عن «الحقْل» تعدّد مستويات التحليل واختلافها. ولم نجد في المستويات التي ذكرْنا ما يصلح لأن يكون إطارًا نظريًا مقنعًا لتصنيف الحقول ومقُولة الوحَدات المعجميّة ضمْنها. ولا شكّ أن النظرة اللسانية الخالصة إلى المفردات تظهرها -على اختلاف مستوياتها اللغويّة- منتمية إلى حقل كبير واحد هو الحقل المعجميّ إذ ليْس منها ما يخرج عن المعْجم. على أن لها في هذا الحقل الكبير مظهرا شكليًا يتعلق بالمكوّن الدالّيّ فيها -أي التأليف الصوتي والبنية الصرفيّة- ويسمح بجدولتها بحسب أشكالها أي بمقُولتها الشكلية وإدْراجها في مجاميع أو جداول عامّة مبنْية إما بحسب الخصائص والسمات الصوْتميّة فيها وإمّا بحسب الأنماط الصيغيّة التي تنتمي إليها وإمّا بحسب العلائلات الاشتقاقية والعائلات التأصيليّة التي ترجع إليْها؛ كما أن لها مظهرًا دلاليًا متعلقا بالمكوّن المدلولي فيها، أي بالمحتويات الدلاليّة التي حَمَّلتها الجماعة اللغوية إيّاها. وهذا المظهر يسمح بجدْولتها بحسب علاقاتها المرجعيّة بالموجودات. وتلك الجدولة هي المقولة الدلاليّة. على أن هذه المقولة الدلالية لا يمكن لها أنْ تخْلُصَ منْ تأثير «الخصيصة المقُوليّة» التي نبّهنا إليها في مناقشة هذه المسألة. على أن لهذه المسألة صلة بمسألة أعمّ هي

مسألة تصنيف المفردات بحسب مستوياتها اللغويّة.

3-1-3. مسألة تصنيف المفرَدات بحسب مستوياتها اللغويّة :

التصنيف الغالب للمفردات هو اعتبارها إمّا فصيحة، وإمّا مولّدة، وإمّا عاميّة، وإمّا أعجميّة مقترضة. وهذه المستويات الأربعة مُغَلَّبَة في تصنيف ألفاظ اللغة العامة التي يُعْتَقَدُ أنها المكوّنة بحق لمعاجم اللغات الطبيعية. على أن هناك تصنيفًا آخرَ يُراعي الوحدات المعجميّة كلّها، سواء كانت عامّة أو كانت غير عامّة. ومنطلقه هو النظر في درجة الوحدة المعجميّة من التعميم والتخصيص وليْس إلى درجتها من الفصاحة[79]. وهذا التصنيف يظهر المفردة إمّا وحدة معجميّة عامّة وإمّا وحدة معجميّة مخصّصة [80]، والعامّة هي اللفظ اللغوي العامّ المنتمي إلى الكلام العامّ والقابل لاكتساب خصائص معيّنة مثل الدلالة الإيحائيّة (connotation) والاشتراك الدلالي (polysémie) والوظيفة الأدبيّة (littérarité)؛ والوحدة المعجميّة المخصّصة هي المصطلح الذي يكون علميًا إذا استعمل في العلوم المحْض ويكون فنّيا إذا استعمل في العلوم الإنسانية، وهو -سَواء كان علميا أو كان فنّيا- مكتسبٌ لخصائص معيّنة تميّزه عن اللفظ اللغويّ العامّ، أهمّها ذاتيّة الدلالة (dénotation) وأُحَاديّتها (monosémie) وخُصُوصيّتُها (signification spécifique). فالوحدة المعجمية تكون إذن إمّا عامّة وهي اللفظ وإمّا مخصّصة وهي المصطلح. لكنّ هذا التصنيف ليْس محلّ إجْماع، فإن هناك من يُخْرِجُ المصطلحات من المعجم وينسبُها إلى علم مُسْتَقلّ هو علمُ المصطلح (terminologie) أو المَصطلحيّة[81]. وهؤلاء يعتبرون المصطلحات طارئة على اللغة لأن اللغة الطبيعيّة تكوّنها ألفاظ اللغة العامّة المعبّرة بحق عن مَلكة المتكلمين اللغويّة في جماعة لغويّة مّا. وهذا

---

(79) ينظر حول التصنيفيْن : إبراهيم بن مراد : المعْجم العلمي العربيّ المختصّ، ص ص 69-70 ؛ نفسه : مسائل في المعْجم، ص ص 94 - 95 و 134 -142.

(80) ينظر حول الفروق والجوامع بيْن الصنفيْن من الوحدات المعْجميّة : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 32 -44، 137 -142 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 99-100.

(81) ينظر مثلا A. Rey : Définition de la terminologie en tant que discipline linguistique autonome, pp. 230-257 ; Idem : La terminologie. Noms et notions. pp. 17-18.

المنطلق مغلوط لأنه ليس لسانيًا. فإننا إذا انطلقنا منطلقا لسانيًا خالصا تبيّنا أن ليس بين الصنفيْن من المفردات ما يوجب الفصل بينهما مُعْجَميًا ونسبة كلّ منهما إلى علم مستقل مختلف عن الآخر. فإن خاصيّة التعميم في اللفظ وخاصية التخصيص في المصطلح لا تمنعانهما من الاشتراك في جملة من الخصائص التي توحّد بينَهُما، وأهمّها ستّ قد بسطنا القوْل فيها من قبل[112]، وهي (1) الانتماءُ المقولي، على أن الأفعال والصفات والظروف أخصُّ بالوحدات المعجمية العامّة وتواتر الأسْماء في الوَحدات المعجميّة المخصّصة أظهر، وذلك لقيام الكلام العامّ على كلّ أنواع المقولات المعجميّة، وقيام الاصطلاح على مقولة الاسم وما جاز أن يقوم مقام الاسْم من الصّفات؛ (2) التأليف الصّوْتي؛ (3) البنية الصرفية، على أن الغالب في اللفظ أن يكون وحدة معجمية بسيطة، بينما المصطلح يكون وحدة معجميّة بسيطة ووحدة مركّبة ووحدة معقّدة؛ (4) الدلالة، لكن دلالة الألفاظ دلالة معجميّة عامّة ودلالة المصطلحات دلالة مُعْجَميّة مفهوميّة؛ (5) التفرّد، بقابليّة كل منهما للاستقلال عن السياق؛ (6) التولّد، بقابلية كلّ منهما للحدوث في اللغة والانتماء إلى معجمها، بحسب ما يَسْمَحُ به نظام تكوّن المفردَات فيها.

وإذن فإن تصنيف المفردات بحسَب مُسْتويَيْ التعميم والتخصيص يظهرها جميعًا «وحدات معجميّة» متساوية من حيث صلتها بالمعْجم. فليست الوحدات المخصّصة بأقلّ «مُعْجميّة» من الوحدات العامّة. وما رأيناهُ من فروق بينَ الصنفَيْن لا يدُلّ على أن أحدهما «أقْعَدُ» في نظام المعجم وألْصَقُ به من الآخر. ومن البديهي أن يكون من نتائج هذا التساوي في الانتماء إلى المعْجَم قابليّة الصّنفَيْن للمقوْلة الدلاليّة. لكنّ هذه المقوْلة لا يمكن أن تخلص من أثر ما سميناه من قبل الخصيصة المقوليّة. فقد رأينا أن للوحدات المعجمية العامّة خصائص مقولية مطلقة لأنها مُكوّنة من الأسْماء والأفعال والصفات والظروف والأدوات، وأن هذه الخصائص مقيّدة في الوحدات المعجمية المخصّصة لأن المَقُولة المغلّبة فيها هي الاسْم وما صلح من الصفات لأن يُؤدّي وظيفة الاسم في الاصطلاح. أمّا الأفعال والظروف والأدوات فلا تصلح للاصطلاح لأنها غير صالحة لحمل المفاهيم. وهذا الفرق بيْن صنف من المفردات قابل لحمل

---

(112) ينظر خاصّة : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 31 - 44 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 100 - 114.

المفاهيم وصنف غير قابل لحملها بحسب ما للمفردات من انتماءات مقوليّة مؤثر تأثيرًا عميقا في المقولة الدلاليّة. فإنّ صنفيْ المفردات لا يقبلان صنفًا واحدًا من المقولة. وذلك يعني أن المقولة الدلاليّة لا تُجْرَى على المفردات كلّها بدرجات متساوية، وحسب نطاقات مشتركة.

ولقد انتبه اللسانيون المحدثون إلى أثر الخصيصة المقوليّة في توجيه دلالة المفردات المعجمية وفي تصنيفها. فقد رأينا من فَصَلَ - في نطاق الحديث عن «الدلالةالمرجعيّة» (sémantique référentielle)- بيْن ما سمّاه «الدلالة الاسميّة» (sémantique nominale) والدلالة غيْر الاسميّة[83]، ورأينا من فَصَلَ- في نطاق الحديث عن الدلالة التأليفيّة في المعجم التوليدي- بيْن ما سمّاه«دلالة إسميّة» (semantics of nominals)[84] ودلالة «البنية الحدثيّة» (event structure)- وقوامها الأفعال[85] - و«البنية الخصبصيّة» (qualia structure) وقوامُها صفات الأشياء وخصائصها[86] ؛ بل رأينا من انتبه أيضًا إلى دوْر «الاسْميّة» في الاصطلاح وفي التفريع الدلالي[87]، ولكننا لم نجد من انتبه إلى دور التعميم والتخصيص في قيام العلاقات الدلاليّة بيْن المفردات وفي تحديد تلك العلاقات. فإن الغالب على اللسانيّين الذين عنُوا بالتصنيف الدلالي بحسب ما يكون بيْن المفردات من علاقات دلاليّة هو الاهتمام بالخاصيّة التعميميّة والنظر إلى وحدات المعجم -ولو كانت مُصطلحات- باعتبار انتمائها إلى المعجم اللغوي العامّ وإلى الدلالة المعجميّة العامّة، وليس باعتبار انقسامها إلى وَحَدات معجميّة عامّة هي قوامُ المعْجَم العامّ ووحدات مُعْجَميّة مخصّصة هي قوامُ المعجم المختصّ، وباعتبار ما ينتظم فيه كلٌّ منْ صنفيْ الوحدات المعجمية من علاقات دلاليّة تحدّدُها الدلالة التي ترتبط بكلّ صنف، وهي دلالة معجميّة عامّة بالنسبة إلى الوحدات العامّة ودلالة مفهوميّة بالنسبة إلى الوحدات المخصّصة.

---

(83) ينظر : G.Kleiber : Nominales, pp. 12-64، وهو القسم الأوّل من الكتاب.

(84) ينظر : J. Pustejovsky : The Generative lexicon, pp. 141 - 182.

(85) المرجع نفسه، ص ص 67-75، 183-225.

(86) المرجع نفسه، ص ص 76-81، 83-104 على أن الخصائص قد تكون إسميّة أيضًا.

(87) ينظر مثلا : A Cruse : Lexical semantics, pp.136-156; P. Lerat : L'Hyperonyme dans la structuration des terminologies, pp.79-86 ; G. Burkert : Lexical semantics and termunological knowledge representation, pp. 165-176.

على أن انتظام المفردات -بصنفيها- في العلاقات الدلالية على درجة كبيرة من التعقيد. لكن انتظام الوحدات المعجميّة العامّة وتعالقها أشد تعقيدًا من انتظام الوحدات المعجميّة المخصّصة وتعالقها. وإذا اعتبرنا أثر الخصيصة المقوليّة في الانتظام والتعالق قلنا إن انتماء الوحدات المعجميّة المقوليّ يظهر أن من المقولات ما هو أعسَر من غيره انتظامًا وتعالقا. وهذا العُسْر يلاحظ بيُسْر في الأفعال والصفات والظروف والأدوات. وليس الظروف والأدوات في الحقيقة أهمية الأفعال والصفات، فهي تكوّن قوائم محدودة ولا تثير مشاكل حقيقيّة في دلالاتها الإحاليّة. ولذلك فإن المقارنة تكاد تنحصر في صنفين : الأول تمثله مقولتا الفعل والصفة، والثاني تمثله مقولة الاسْم. وهذه المقولات الثلاث هي منطلقنا في المقُوَلة الدلالية. وهي صالحة كلها للمقَوْلة إذا عنَنّا فيها العلاقات الدلاليّة بيْن الوحَدات المعْجَمية العامّة، أما إذا عنَنّا في المقَوْلة العلاقات المفهُومية بيْن الوحَدات المعجميّة المخصّصة فإن مقولة الاسم - وماقام مقامَ الاسم من الصفة- تكون منطلق التحليل.

3-1-4. خُلاَصَـــــة :

والخلاصة التي نخرج بها من مناقشة المسائل الثلاث التي قدّمنا في الفقرات الثلاث السابقة تقوم على خمسة استنتاجات أساسيّة، هي :

1. أنّ المعنى -في كلّ الحالات التي تربطه بتجربة الجماعة اللغوية في الكون وتصله بالموجودات خارج اللغة - هو معنى معجميّ خالص وليس معنى نحويًا. ويكون المعنى المعجميّ معْنى «مُفرَدًا» إذا دلّت عليْه المفردة وهي مفردة، أي ليْس لها من علاقة إلاّ بالمرْجع الذي ترتبط به ؛ ويكونُ معْنى «تأليفيًا» إذا دلت عليه المفردة وقد تعالقت بمفردة أخرى وأدّى تعالقهما إلى تحويل معناها المفرد تحويلا مجازيًا ؛ ويكونُ معنى «مُعَقّدًا» إذا حصل من اجتماع وحدات مُعجمية في جُمْلة، وهذا المعْنى يكون إمّا خاصًا إذا حصل من تعبير اصطلاحي أو من تعبير تحليلي أو مَثَل، ويكون عامًا إذا حصل من التجميعات التركيبية العادية، الخَبَريّة أو الإنشائية.

2. أن الحقل لا يكون إلاّ مُعْجميًا، لكنه يكون حقلا معجميا دالّيا إذا كان موضوع التحليل الأشكال التي يُكون منها الوجْهُ الدالي في المفردة. وهي أشكال صوتية يتكون منها التأليف الصوتي وأشكال صرفية تتكوّن منها البنية الصرفية ؛ ويكون حقلا معجميًا دلاليًا إذا كان موضوع التحليل المحتويات الدلالية التي يُكوّن منها الوجه المدلولي في المفردة، وهي محتويات تعبّر عنها

أصناف المعاني الثلاثة التي ذكرْنا في (1).

3. أن للخصيصة المقولية أثرًا في المقْولة الدلالية مهمًا. فإنّنا إذا صنفنا الوحدات المعجمية بحسب مستويي التعميم والتخصيص لاحظنا انقسامها إلى وحدات معجميّة عامّة ووحدات معجميّة مُخصّصَة، لكنّ التخصيص ليس خاصيّةً مشتركة في الوحدات المعجمية كلها بل هو خاصية في الأسماء وما صلح من الصفات لأنّ يؤدّي وظيفة الاسْم. ولذلك فإن للوحدات المعجمية العامّة خصائص مقولية مطلقة إذ تكوّنها الأسْماء والأفعال والصفات والظروف والأدوات على السّوَاء، وأمّا الوحدات المعجمية المخصّصة فذات خصائص مقولية مقيّدة لأنها مكوّنة من الأسْماء وما أدّى وظيفتها من الصفات.

4. أن الوحدات المعجمية العامة هي المكوّنة للمعجم العامّ، وأن الوحدات المعجمية المخصّصة هي المكوّنة للمعجم المختصّ. على أنّ خاصية التعميم في الوحدات العامّة تجعلها أقدر على حمل الدلالة المعْجمية العامة التي تشترك في تكوينها أصناف المعاني الثلاثة التي ذكرناها في (1)؛ وخاصيّة التخصيص في الوحدات المخصّصة -وهي كما رأينا وحدات اسميّة في مجملها- تجعلها أقدر على حمل المفاهيم التي تقتضي الأحاديّة والذاتية والخصُوصية في الدلالة. والدلالة التي ترتبط بالمفاهيم هي الدلالة المفهُومية، لكنّ «الأحادية» التي تقتضيها المفاهيم تجعل صنف المعاني الذي يُكوّن الدلالة المفهُومية هو الصنف الأول وحده، أي «المعاني المفردة»، سواء كانت الوحدات المعجمية المخصّصة التي أسندت إليها المفاهيم وحدات بسيطة، أو وحدات مركبة، أو وحدات مُعقدة، فليْس من المفاهيم إذن مفاهيم تأليفية أو مفاهيم معقّدة سياقيّة مثلما نجد في المعاني المسْندة إلى الوحدات المعجميّة العامّة.

5. أن الاختلاف بيْن الدلالة المعجمية العامة والدلالة المفهوميّة مؤدّ إلى اختلاف بيْن مَقْولَة العناصر المعجمية المرتبطة بالأولى ومَقْولَة العناصر المعجميّة المرتبطة بالثانية. فإن قوام الدلالة الأولى هي «الوحدات المعنوية» أو «الوحدات الدلالية» التي نسمّيها «المعانم» (sémèmes)، ومقْولَة هذه الوحدات هي «المقْولَة المعْنَميَّة»، وقوامُ الدلالة الثانية هي «الوحدات المفهوميّة»، وهي «وحدات مَقُولَيّة» نسمّيها «قطغريمات» (catégorèmes)، ومَقْولَة هذه الوحدات هي «المقْولةُ المفهوميّة» أو «المقْولَة القطغرِيميّة».

3-2 . المقولة المعنمية :

يتنزّل التحليل المعنميّ (L'analyse sémique) ضمن ما يُعرف بالدلالة البنيويّة (sémantique structurale) التي وضع لها أسُسَها المعنميّة اللساني الفرنسي برنار بوتيي[88] (Bernard Pottier) ثم الذين أخذوا بنظريته وخاصّة الجرداس غريماس[89] (Algirdas J.Greimas) ؛ بل إن التحليل المعنميّ يجدُ له مكانًا أيْضا في ما يعْرف بالدلالة «العَناصريّة» (Componential semantics) -وقد اعتبرها البعض «بنيويّة جديدة تحويليّة»[90] (Neostructural transformationalist seman-tics)- التي وَضع أسُسَها كاتز (Katz) وفودور[91] (Fodor). فإن الأولى تقوم على تحليل معاني المفردات تحليلا تجزيئيّا بحسب ما لها من سمات دلاليّة تمييزيّة هي : «السّمات» أو «المعيْنمات» (sèmes)، وهي الوحدات الدلالية الدنيا ؛ وفوق هذه المعاني الدنيا معَان أعْلى تتدرّج من «المعْنم» (sémème)، وهو الحاصل من اجتماع المعيْنمات، إلى «المعنم الرئيسيّ» (Archisémème)، وهو الحاصل من اجْتماع «المعانم»[92]؛ والثانية -أي الدلالة العناصرية- تقوم على تحليل معاني الجمل انطلاقا من معاني المفردات التي تكوّنها، بالنظر في «السّمات الدلاليّة» (semantic features) التي تتجزّأ إليها -أو تتكوّن منها- معَاني المفردات أو معانمها حسب الدلالة البنيوية.

ولا نرى أيّا من المنهجيْن صالحا ليكون مُنْطَلقًا للمقوْلة الدلالية لأن المقوْلة هي البحث في التعالق الدلالي بيْن المفردات وليْس في تعالق المعاني

---

(88) يُنظر له مثلا : B. Pottier : Présentation de la linguistique, pp. 24-27 ; Idem : Linguistique générale, pp.61-96 ; Idem : Théorie et analyse en linguistique, pp. 65-100 ; Idem : Sémantique générale, pp. 37-38, 70-78.

(89) A. J. Greimas : Sémantique structurale, pp. 31-54.

(90) يُنظر : D. Geeraerts: Lexical semantics, pp.2161 b - 2162 a.

(91) يُنظر لهما : J.J. Katz and J. A. Fodor : The Structure of a semantic theory, pp.479-518 ؛ وينظر لكاتز : J.J. Katz : Analyticy and contradiction in natural language, pp. 519-530.

(92) استعمل بوتيي مصطلحات أخرى منها المُرادف للمعْنم -مثل «Sémantème»، وهو «مجموع السمات أو المعينمات الخصُوصيّة»، و «Classème»، وهو «مجموع السّمات أو المعينمات الجنسيّة» (génériques) - ومنها المرادف للمعيْنم، مثل «Virtuème»، وهو «الجزء الإيحائي من المعْنم»، و«Noème» وهو «سمةٌ مطلقة في المعْنى» وهو أيضا «تمْثيل علاقي مجرّد للتجربة ذو أثر لساني في اللغة الطبيعيّة» - يُنظر حول المصطلحات الثلاثة الأولى : B. Pottier: Linguistique générale, pp. 71 - 74، وينظر حول المصطلح الرابع : Idem: Théorie et analyse en linguistique, p. 67 ; Idem : Sémantique générale, pp. 71 -72.

الجزئيّة داخل معنًى أو معنى رئيسيّ أو داخل معنًى عامّ يشترك في تكوين معنى سياقي لجملة مّا. ولذلك فإن قولنا سيُركّز على الخاصية التعالقية في التحليل المعنميّ انطلاقا ممّا يعرف بالعلاقات الدلالية بيْن المفردات باعتبارها أفرادا حاملة لمعانٍ هي التي أدرجتْها في المعجم وجعلتها وحَدات معجمية تامّة التكوين قابلة للاندراج في مجاميع المفردات المكونة للحقول.

وإذن فإن قوام التحليل المعنمي في المقُولة الدلالية هي العلاقات المعنَميّة. وهذه العلاقات توجد داخل الحقل الدلالي المعْجميّ المتكوّن من دلالات الوحدات المعجمية العامّة، وهي الأسْماء والأفعال والصفات. وكوْن الوحدات المعجميّة «أفرادًا» للخصيصة الدلالية فيها دورٌ تمييزيّ يعْني قابليّتها المعنمية للتعالق فيما بيْنَها تعالقًا معْنميًا تامّا. ولكن تحقق ذلك صَعْبٌ في الوحدات المعجميّة العامّة لأنه يقتضي أن تكون المفردة(أ) والمفردة (ب) المتعالقتان أحاديّتي المعْنم (monosémiques)، وليست الأحادية المعنمية بالخاصية المميّزة للوحدات المعجمية العامة وخاصّة من الرصيد الأساسيّ الذي تكثر الجماعة اللغوية من استعماله ونسميْه في العربية «الفصيح الأدبي». فكلما كانت المفردة من الفصيح الأدبي قلّت خاصية الأحادية المعْنميّة فيها لأن كثرة استعمالها تؤدّي إلى التوسّع في معناها فتُحمّل دلالات إيحائية ومعاني مجازية لتؤدّي الوظائف الأدبية والإنشائية التي يغلب قيامُها بها. فإذا كانت من الفصيح غير الأدبيّ (مثل الفصيح القديم إذا كان حُوشيا أو غريبًا، والمولّد الذي ارتبط بخصوصيّة مّا في الاستعمال) قلّ اسْتعْمالها وتقلصت وظيفتها الأدبية الإنشائية في اللغة وانحصرت دلالتها التي قد لا تخرج عن المعنى الحقيقي الذي اقترنت به في أصل استعمالها[٥٣].

فإذا تحققت الأحادية المعنميّة - فإنها قد تتحقّق في الفصيح الأدبي من المفردات. وخاصّة في المشتقات التي تشترك الأنماط الصيغية في إكسابها دلالاتها المعْجمية- أمْكن للمفردات أن ترتبط إمّا بالمعْنم العامّ الذي تكوّنه المفردات المكوّنة للحقْل الذي تنتظم فيه (مثل «الازدراد» ومعناها «ابتلاع اللقمة»، فإنها مرتبطة بالأكل)، وإمّا بمعانم مفردات أخْرى قد تكون أحادية المعْنم وقد تكون متعددة المعانم.

---

(٥٣) قارن مثلا بين فعل «ضأى» وفعل «ضرب» في المعجم الوسيط. فليْس للأول إلا مَعْنى واحدٌ (1/ 552) لم يرد له غيْرُه في لسان العرب (2/ 504) أمّا «ضرب» فقد ذكر له الوسيط (1/ 550) أربعين معْنى

ونستنتج مما تقدّم أن التعالق المعْنميّ التّام بيْن المفردتَيْن عسير التحقق. وقد يتصوّرُ تحققه في نوعيْن من العلاقات المعجمية هما الترادف والتضاد. فإن الترادُف التامّ هو أن يكون معْنى المفْردة (أ) مطابقًا مطابقة كلية لمعنى المفردة (ب). ولكنّ هذا الضرب من التعالق بيْن الوحدات المعجمية العامّة ضعيف عامّة ولذلك يميل المعجميّون المحدثون إلى نفي وُجُود ما يسمّى «الترادف التام»[94] (Synonymie absolue)؛ وهو يكاد يُقصر على مجال الوحدات المعجمية المخصّصة التي تغلّب عليها الأحاديّة الدلالية أو المفهوميّة، فإن المسمّى الواحد -مثل المواليد الطبيعيّة- قد تتعدد تسمياته إمّا بسبب التعدد اللهجيّ وإمّا بسبب تعدّد الوضع، أي تنوّع مصادر التوليد المصطلحيّ. ومن أمثلة المترادفات في أسماء النبات كلمتا «مشمش» و«برْقوق»، والأولى عربيّة قديمة والثانية مغربيّة أندلسيّة من أصل يُوناني[95]، وكلمات «أقحوان» و«بابونج» و«كركاش»، والأولى والثانية فارسيّتان قد استعملتا في عصر الاحتجاج، والثالثة عاميّة مصريّة.

وإذن فإن العلاقة الترادفية بيْن الوحدات المعجميّة العامّة تكون عادة علاقات بين مفردات ذات تعدّد دلالي أو معْنميّ، وذلك ما يؤكده دور السياق في إظهار علاقة الترادف بيْن المفردات، فإن السياق لا يكونُ ذا أثر في الدلالة إلا إذا كانت المفردتان المترادفتان ذاتي تعدّد معْنميّ يُنتهَى إلى التمييز بيْن عناصره الدلاليّة المكوّنة له بالتمييز بيْن السّمات بالنظر في الاستعمال الذي ترد فيه المفردة.

ونضرب على ذلك من العربيّة مثاليْن :

(1) «الخفّ»، فقد اشتهر استعماله في قولهم «رجع بخفّيْ حُنَيْن»،

---

(94) ينظر مثلا : J.-C. Milner : Introduction à une science du langage, pp.341-347 ; J. Lerot : Précis de linguistique générale . pp. 154-155. وينظر أيضا : Aitchison : Words in the mind. p. 97. وقد أكّد وجود الترادف التامّ في المصطلحات العلمية.

(95) كذا هما مصطلحان مترادفان في بلاد المغرب والأندلس منذ القديم (ينظر عبد الله ابن البيطار : اجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ط. بولاق، 1291هـ/1874م، 1/ 89)، وهما كذلك إلى الآن في تونس، وهما يقابلان المصطلح الفرنسي «abricot»، إلا أنهما في المشرق حسب الشهابي (معجم الألفاظ الزراعية، ص 3 و 538) والمعجم الوسط (1/ 53، 2/ 907) نباتان مختلفان، إذ يقابل «مشمش» Abricot ويقابل «برقوق» Prunier، ويرادف -لذلك - مصطلحا آخر هو «إجاص»، وفي مذهب الشهابي ومجمع القاهرة متابعة ظاهرة للتسمية العامية السائدة في مصر، ومخالفة لما غلب في التراث النباتي العربي.

إشارة إلى الخيبة والفشل في المسعى. والخف بهذا المعْنى لباس للرِّجْل أغلظ من النعْل. لكنّ من معاني الخف أيْضا «مجْمع فرْسن البعير»، فهو بمثابة الحافر في الفرس؛ ومنها أيضا «الجَمَلُ المسنّ». والمعنى الحقيقي فيما يبدو هو معنى خف البعير لأن الخف الذي يتنعل به يطأ به لابسه الأرض؛ وأمّا الخفّ في معنى الجمل المسنّ فاستعمال مجازي قام على تسمية الكل باسم الجزء. والعلاقة بيْن الخف والنعْل إذن ليست علاقة ترادف تامّ.

(2) «السِّفْر»، فقد اشتهر استعْماله بوروده في الآية القرآنية : «مَثَلُ الذين حُمِّلُوا التوراة ثم لمْ يحملُوها كَمَثَل الحمَار يَحمل أسْفارًا» (62) (الجمعة): 5). وقد فُسّرت الكلمة في الآية بـ(1) «الكتاب»[96]، و(2) «الكتاب الكبير»[97]، و(3) «الجزء من الكتاب»[98]، و(4) «الجزء من التوْراة»[99] خاصة. وقد انتقلت المعاني (1) و(2) و(4) إلى المعاجم الحديثة -باعتبارها معاني مستقلة- لكنها قد تفاوتت في ذكرها[100].

ونستنتج من المثاليْن اللذيْن قدّمْنا أنّ «الخُفّ» ليْس النّعل مطلقا، وأن السفر ليس الكتاب مطلقا، فليس الخف نعْلا تامّة وليس السفر كتابا تامّا، بل إن في المفردتيْن زيادات معْنميّة تجعل علاقة الترادُف بينهما وبيْن مُعَرّفيْهما اللذين اشتهرا- وهما النّعلُ والكتاب- علاقة غير تامّة.

وما قلناه عن الترادف يصحّ على نوع آخر من العلاقات الدلاليّة هو «التضادّ» (Antonymie)؛ وهو العلاقة القائمة بيْن معنييْن متضادّيْن. وتكون لهذا التضادّ حالتان : الأولى غير مشهورة في اللسّانيات وإن كانت ظاهرة معروفة في اللغات وخاصّة في العربية التي خصّت فيها بكُتب مستقلة عرفت

---

(96) ينظر مثلا : أبو عبيدة : مجاز القرآن، 2/ 258 ؛ ابن دريد : الجمهرة، 2/ 717.

(97) اللسان، 2/ 155 (عن الزجّاج)، وكبر حجْم الكتاب يوافق مدّة جهْل الحمار، فإن وجه الشبه بيْن الذين حمّلوا التوراة والحمار الذي يحمل الأسفار -أي الكتب الكبار- هو الجهْل إذ «الحمار يحْمِلُ عليه الكتبُ وهو لا يَعْرِفُ ما فيها ولا يعيها».

(98) الزمخشري : أساس البلاغة، 1/ 457، وقد ورد فيه «له سفْرٌ من الكتاب وأسْفار منه».

(99) الخليل : العين 7/ 247. على أن المعنيين (1) و(4) قد ذكرا في اللسان أيْضا.

(100) من ذلك أن المعجم الوسيط (1/ 440) ذكر منها (1) و(2)، (4) ؛ والمنجد (ص 337) ذكر منها (2) و(4)، وتابعه في ذلك المعجم العربيّ الحديث لاروس لخليل الجرّ، ص 604 ؛ وذكر منها المعجم العربيّ الأساسيّ (1) و(4). أمّا المعنى (3) فقد أهْمل.

بكتب الأضداد[101]، والتضاد في هذه الحالة يكون بين معنيين تدلّ عليهما المفردة الواحدة[102]، وقد عدّه القدامى نوعا من «المشترك»[103] أي الاشتراك الدلالي، لأن المفردة الواحدة تدل على معنيين متضادّيْن، ولكنّ بين «المشترك التضادّي» والمشترك الدلالي الحقيقي فرقًا جوهريًا، هو أنّ الأوّل لا تتعدّدُ فيه المعاني بل لا تتجاوَز الإثنيْن، بينما المشترك الدلالي تكثر فيه معاني المفردة الواحدة، وقد تتعدّد. ومن أمثلة هذه الحالة من التضادّ دلالة «البَيْع» على الشراء وعلى الإعطاء بثمن، ودلالة «البيْن» على الوصْل وعلى القطع. ويَتبيّن المثال الأوّل من قولنا «باع فلان الشيء : اشتراه»، و«باع فلانٌ فلانًا الشيء : أعْطاه إيّاه بثمن» ؛ ويتبيّن المثال الثاني من قولنا : «بانت المرْأة : تزوّجت»، و«بانَت المرْأةُ من زوْجها وعنه : انفصلت عنه بطلاق».

وحَالة التضادّ الثانية تكون بَيْن المفردتيْن، وهي الحالة المشهورة المدروسة. وقد قَسَّمَه البعْض[104] إلى ثلاثة وجوه عُدّ أحدها تضادًا بحق وعُدّ الآخران تضادًا غير حقيقي. والتضادّ الحقيقي هو ما قام على التدرّج في العلاقة بيْن المتضادّيْن وقَبلَ المقارنة، ومن أمثلته العلاقة بيْن كبير وصغير، ومرْتفع ومُنخفض. وأمّا الوجهان الآخران فيسمّى أحَدُهما التكامُل (Complémentarité)، وليس فيه تدَرّج يدل على مقارنة تفاضليّة، ومثاله العلاقة بين ذكر وأنثى، وعَزْب ومتزوّج، ويسمّى الوجه الآخر التبادُليّة (Réciprocité)، ومثالُه العلاقة بين باع وشرَى، وزوْج وزَوْجَة.

(101) من أشهرها كتاب الأضداد لقطرب بن المستنير (ت. 200 هـ/ 821م)، وقد حققه هانس كوفلر (H.Kofler) في : Islamica, 5 (1931-1932) p. 241-284, 385-461, 493-544 ؛ وكتاب الأضداد للأصمعي (ت. 214 هـ/ 829م)، وكتاب الأضداد لابن السكيت (ت. 244 هـ/ 858م). وكتاب الأضداد لابي حاتم السجستاني (ت. 255هـ/ 869م)، وقد نشر ثلاثتها أوغست هفنر (A.Haffner) : ثلاثة كتب في الأضداد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1912.

(102) تنظر دراسة دلالية لهذه الظاهرة في J. Berque et J-P. Charnay (éds) : L'Ambivalence dans la culture arabe, Editions Anthropos. Paris, 1967, pp. 283-344 (chap. V : Sémantique). ومن أهم ما ورد في هذا الفصل مقال الجيرداس غريماس (A.J. Greimas) وقد بحث فيه مستويات الدلالة (ص ص 283 -290)، ومقال جان بوارييه (J. Poirier) وقد درس فيه دلالة الأضداد الانتولوجيّة، ونبه إلى وجود الظاهرة في اليونانيّة واللاتينية والفرنسية (ص ص 303 -321)، وللباحث نفسه مقال آخر عن ظاهرة الأضداد في اللغة الملغاشية (ص ص 322-332)، وقد سمّى الظاهرة «Hétéronymie». ولم نجد هذا المصطلح بهذا المفهوم عند غيره، ولعل ذلك راجع إلى أن الظاهرة لم تخصّ بعد بالدرس المعمّق.

(103) ينظر السيوطي : المزهر، 1/ 387.

(104) ينظر : J. Lyons: Linguistique générale, pp. 352-359، وقد أخذ عنه دوبوا وأصحابه هذا التقسيم : J.Dubois et al : Dictionnaire de linguistique : pp.40-41.

ويتبيّن التضادُ في الحالة الثانية -أيْسَر الحالتيْن- باعتماد التجربة أو الملاحظة إذا كانت المعاني حقيقية مألوفة أو كانت حقيقية حسيّة. وتعتمد التجربة في المضادّة بين أزواج مثل ذكر وأنثى، وعزب ومُتزوّج، وجيّد ورَديء، وباع وشرى ؛ وتعتمد الملاحظة في المضادّة بين أزواج مثل كبير وصغير، ومرتفع ومنخفض، وطويل وقصير. فإن في الكبر والصغر والارتفاع والانخفاض والطول والقصر تدرُّجًا يجْعل من الحكْم بالمضادّة نسْبيًا ما لم تؤكّده الملاحظة؛ فإنّ الملاحظة تفرض أن تكون المقارنة في الطول والقصر مثلا بين (أ) و(ب) فقط فيكون (أ) بالنسبة إلى (ب) طَويلاً، و(ب) بالنسْبة إلى (أ) قصيرًا ؛ ولكنّ كوْن (أ) طويلا لا ينفي عنه أن يكون قصيرا بالنسبة إلى (ج).

فإذا كانت المعاني مجازيّة أصبح للسياق دور حاسم في تبيّن التضادّ، وليس هو في الحقيقة تضادًا بين المفردات بل هو تضاد بين المعانم أو السّمات التي يُضيفُها المجاز إلى المعاني الحقيقية، خاصّة وأن من المفردات ما قد يخرجه الاستعمال عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر مجازيّ مناقض للمعنى الحقيقي مناقضة تامّة. وذلك مثلا ما يبيّنه استعمال زوج «أحْسَن» و «أسوأ» في الأمثلة التالية :

(1) كان أحْسَن خَلف لأحسن سَلف ؛
(2) كان أسْوأ خلف لأسْوَإ سَلف ؛
(3) كان أحْسن خَلَف لأسْوَإ سَلَف ؛
(4) كان أسْوَأ خلف لأحْسن سَلف.

ويلاحظ في هذه الجُمل التنَاقض بينَ زَوْج أحْسن وأسوأ، وزوج خَلَف وسَلَف. لكن السياق قد أعطى الزوْج الأوّل من المعْنى ما لم يكتسبْه من اللغة في موقعه من المعْجم. فإن «أحسَن» في (1) يعني [+ حَسَن جدًا]، لأنّ الخَلَفَ والسّلف قد فضُلا في الحسْن؛ و«أسْوَأ» الأولى في (2) تعني أيضا [+ حَسن جدًا] لأن الخلف الأسْوَأ للسّلف الأسْوإ يكون شديد المخالفة لسلفه في سُوئه باتباع الحُسن من الفعْل؛ و«أحْسَن» في (3) تعني [+ سيِّء جدًا] لأن الخلف قد أجَاد اتباع السَّلَف في سُوئه؛ و«أسْوَأ» في (4) تعْني [+ سيِّء جدًا] لأنّ الخلف لم يتصف بما كان للسّلف من صفات حَسَنة. وإذن فإن العلاقة التضاديّة بين «أحْسَن» و«أسْوأ» تنتج :

(أ) أحْسَن ⇐ حَسَن جدّا ؛

(ب) أحْسَن ⇐ سيِّء جدّا ؛

(ج) أسْوَأ ⇐ حَسَن جدّا ؛

(د) أسْوَأ ⇐ سيِّءٌ جدّا ؛

وإذن فإنّ :

(هـ) أحْسَن ≠ أسْوأ

(ب) أحْسَن = أسْوأ

فإن العلاقة التضاديّة بين الزوج «أحْسَن» و«أسْوأ» علاقة طبيعيّة، ولكن إظهار السياق لهما في علاقة تطابقية - هي الترادف - يُعقّد من أمْر العلاقة التضاديّة ويجعل دور السياق حاسمًا في التفريق ين النوْعيْن من العلاقة.

على أنّ من عناصر هذه الحالة الأولى عناصر تكون العلاقة التضاديّة بين أزْواجها أكثر تعقيدًا. ومثالها العلاقة بين زوج «بَاعَ» و«شرَى». فإن «بَاعَ» تنتمي -كما رأينا- إلى الحالة الأولى، أي إنّ الفعْل ذاته من الأضداد، إذ يستعمل في معْنى «أعْطى الشيء بثمن» ومعنى «اشترى» أي «أخذ الشيء بثمن»؛ وهذا يقتضي إذا أريدَ أن تقام بينه وبين «شرى» علاقة تضادّ أن يُجرّد من معناه الثاني ويحافظ على معناه الأوّل الذي اشتهر له وهو «الإعْطاء بثمن». ولكن هذا لا يحل المشكلة بيُسْرٍ لأن «شرَى» نفسَهُ من الأضداد إذ يدُلّ على «أخذَ الشيءَ بثمن» وعلى «أعطى الشيء بثمنٍ»، وهذا المعنى الثاني معروف في العربية، وبه فسر معْنى «شرَى» في بعْض الآيات القرآنية مثل «ومن الناس مَنْ يَشري نفسَهُ ابتغاءَ مرْضَاة الله» (2 (البقرة) : 207)، ومن هذا المعنى سمّى الخوارجُ أنفسَهم في القديم «شُرَاة»، جمع «شَارٍ»، أي إنهم باعُوا أنفسهُم في طاعة الله بالجنة[105]. وهذا يعني أنّ «بَاع» و«شرى» يتحقق فيهما ما تحقق في «أحسن» و«أسوأ» من تضادّ وترادف في الوقت ذاته، ولكن الفرق بين الزوجيْن هو أنّ الترادُف بين «أحس» و«أسْوا» ترادف سياقيّ محْض لم يخلُ من أثر الأسْلوب، بينما الترادف بين «بَاع» و«شرى» ترادف لسانيّ لأنّه قائم في الاستعمال اللغويّ، مستمدّ وجوده من المعْجم. وهذا أيضا يعني أن العلاقة التضاديّة بين «باع» و«شرى» لا تسْتبان إلا بالسّياق، ولكن

(105) ينظر : أبو الحسن الأشعري : مقالات الاسلاميّين واختلاف المصلّين، تحقيق هلموت ريتر، ط. ن. فيا سبادن، 1930، ص 128 ؛ ابن منظور : اللسّان، 2/308 - 309.

السياق وحْده قد لا يكفي لإجلاء ما يحيط بالعلاقة بين عنصري الزوج من الغموض، وهذا ما جعل بعض المؤلفين في ألفاظ القرآن يفسّرون فعل «شرَى» الوارد في آية قرآنية مثل «وشرَوْه بثَمَن بخْس، دَرَاهِمَ معدودَة» (12 (يوسف)، 20) بـ«أخذ المبيعَ ودَفَعَ الثمن»[106]، وهو المعْنى الأصلي المشهور لـ«شرى»، بينما السّياق يدل على أن معنى الفعل هو «بَاعَ»، أيْ «أخذ الثمن ودفع المبيعَ»، وهو المعْنى الغالب في المراجع[107].

وهذا الذي رأيْناه من أثر للسياق -وللغموض أيْضا- في تبيّن العلاقة التضاديّة بين عناصر الأزواج المنتمية إلى الحالة الثانية من التضادّ يظهر بصورة أجْلى في العلاقة بين العناصر المكوّنة لأزواج الحالة الأولى من التضاد، وهي -كما ذكرنا قبل- ليست أزواجًا من المفردات بل هي أزواج من المعانم التي تحملها المفردات ذاتها ؛ فليست العلاقة التضاديّة إذن بين معنييْ مُفْرَدَتَيْن مختلفتيْن بل هي بيْن معْنَييْ المفردة الواحدة، وقد ذكرنا من هذه الحالة «البيْع» و«البيْن»، ومثلنا لهما بفعليْ «بَاع» و«بَان». فإن معْنى «باع» - كما ذكرنا سَابقا- «أعْطى شيئا بثمن» - وهو المعنى المشهور - و«أخذ شيئًا بثمن»، و«بَان» تعني «انْفصل» - وهو المعنى المشهور - و«اتصل»، ونرى أن للسياق التركيبي أثرا حقيقيا في تبيّن العلاقة التضادية بيْن معنمي كلّ من الفعليْن، فإن معْنى «الإعطاء بثمن» يدلّ عليه «باع» إذا تعدى إلى مفعوليْن، فيقال : «باع فلان فلانًا الشيء»، ومعنى «الأخذ بثمن» يدلّ عليه إذا تعدّى إلى مفعُول واحد، فيقال «بَاعَ فلان الشيء [من فلان]»؛ كما إن معنى «الانفصال» يدل عليه فعل «بان» إذا تعدّى بأحد حرْفي الجرّ «من» أو عن»، فيقال : «بانت المرأة من زوْجها» أي انفصلت عنه بطلاق ؛ ولكن المعنى الثاني - وهو الاتصال- لايُنتهى إليه بيُسْر لأن الفعْل يستعمل للدلالة عليه لازمًا إذ يقال «بانت المرأة» أي تزوّجت، و«بان المتحابّان»، أيْ تواصلا، ومثل هذا الاستعمال مُشكل لأن «بان» يستعمل لازما أيضا للدلالة على الرحيل فيقال «بان الحيّ» أي ارتحل.

---

(106) ينظر : مجمع اللغة العربية : معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط. منقحة، القاهرة، 1989 (جزآن)، 1/628، وفي تأليف هذا المعجم أثر أزهريّ بيّن، وقد خالف مؤلفو هذا المعجم زملاءَهُم المجْمعيّين الذين ألّفوا المعجم الوسيط (ينظر التعليق التالي).

(107) ينظر مثلا : أبو عبيدة : مجاز القرآن، 1/ 304 ؛ ابن منظور : اللسان، 2/ 308؛ المعجم الوسيط : 1/ 500.

وما قلناه عن «التضادّ» -بحالتيْه- إذن دال على أهمية «التعدد الدلالي» أو المعنمي في إقامة علاقات دلالية بيْن الوحدات المعجمية العامّة. وهذا التعدُّدُ موجب لأن ترتبط المفردة الواحدة بغيرها من المفردات بأحد معانمها، وأن يكون ذلك المعنم مرتبطا بالمعنم العامّ الذي تشترك فيه المفردات المكونة للحقل. لكن انتماء مَعْنم المفردة إلى المعْنم العامّ المشترك الذي ترتبط به معانم بقية المفردات لا يكون انتماءً تامّا، بل ينبغي أن يكون المعْنم الرابط للمفردة بغيرها من مفردات الحقل متكونا من ضربيْن من السّمات : أوّلهما تمثله السّمات التي تصل المعْنم بمعنم الحقل المشترك وتصل المفردة بالمفردة المكوّنة للحقل؛ وثانيهما تمثله السّمات التي تكسب المفردة خصيصتها الدلالية التمييزيّة.

وتتوزع الوحدات المعجمية في الحقل الواحد حسب مَا نسميه نطاقات سميّة[108] تعتمد فيها سمات الضرب الأوّل، أي السمات التي تصل المعْنم بمعْنم الحقل المشترك، وتظهر هذه النطاقات مدى ما يصل بيْن الوحدات من اتفاق أو يفرّق بينها من اختلاف. ونمثّل لذلك بحقل دلاليّ فرعيّ هو «طعام الدّعوة» (في اللوحة (1) التالية)، المنتمي إلى حقل دلالي عامّ هو «الطعام» :

(108) ينظر : إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعْجم، ص 125.

الحقل الدلالي : طعَامُ الدّعْوَة

الطعام	المناسبة	الظرف	النوع	الكمية	الطريقة
تحفة	زيـــارة	ف	د	ق	خ
خرس	ولادة	ف	د	ك	ع
سلعة	تعلل قبل الغداء	ل	د	غ	غ
شندخة	إملاك	ف	د	ك	ع
عذيرة	ختان	ف	د	ك	ع
عقيقة	أول حلق لشعر الطفل	ف	د	ق	خ
قرى	ضيافة	ض	د	ق	غ
نقيعة	قدوم من السفر	ب	د	ق	خ
وضيمة	مأتم	ح	ص	ك	ع
وكيرة	بناء	ف	د	ق	خ
وليمة	عرس	ف	د	ك	ع

اللّـوْحة (1)

الرموز :

ب : تبرّك ع : عامّة

ح : حزن غ : غير مُحدّدَة

خ : خاصّة ف : فرح

د : مأدبة ق : قليل

ص : صدقة ك : كثير

ض : ضيافة ل : تعلّل

ويلاحظ في المفردات المدرجة في اللوحة -أي المكوّنة للحقل- أنها ذات قابليّة إمّا للانتظام في علاقات بوحدات حقول دلالية أخرى (مثل المفردات المكوّنة للمناسبات التي يدعى من أجلها إلى الطعام : كالزّيارة، والولادة، والاملاك، والختان، والعرس . . . إلخ، فإن لكل مفردة من هذه المفردات قابليّة الانتماء إلى حقول أخرى)، وإمّا لأن تكون مدْخلاً لحقل آخر تنتظم فيه وحدات أخرى ذات معَانم متصلة بمعنم أو أكثر من معانمها (مثل العرْس أو

البناء : فإن لكلّ منهما قابليّة أن تكوّن حقلا دلاليّا تندرج فيه مفردات جديدة ذات معانم متعالقة).

وإذن فإن خاصية الاشتراك الدلالي تمكن المفردت من أن تنتظم في شبكات أخرى من العلاقات الدلالية المعجمية وأن تنتمي إلى حقول دلالية أخرى. ولا يكون التعالق من خلال المعانم فقط بل يكون من خلال السّمات أو المعينمات (Sèmes) أيضا. فإننا إذا نظرنا في السمة الواحدة من السّمات المكوّنة للمعْنم الذي يصل المفردة بالحقل وجدناها ذات صلة بسمات وحدات أخرى صالحة للانضواء تحت تلك المفردة. ويمكن أن نأخذ من السمات المدرجة في اللوحة (1) سمة «المأدبة» المسْندة إلى «الولادة». فإن هذه السمة تكوّن معْنما من معانم مفردة «الخرس»، وهذا المعنم تتصل به معانم مفردات أخرى تكوّن كلها مجمُوعة من الوحدات المعجمية المنتمية إلى حقل جديد فرعيّ نسميه «مأدُبة الولادة»، على أن هذا الحقل ذاته قابل للتفريع إلى أكثر من مجموعة واحدة من المداليل، وقد اخترنا من تلك المجموعات واحدة هي «وسَائل الإطعام» (تنظر اللوحة 2). وهذه المجموعة ذاتها مُعَقدة لأن الوسَائل التي تسْتعمل في الإطعام أنواع، منها ضروب الأطعمة التي تقدم للمدعوّين، والأواني التي تقدم فيها الأطعمة، والأدوات التي يؤكل بها، والأشربة التي تُتناوَل أثناء الأكل، والأواني التي يُشرب بها. وقد اخترنا من هذه المجموعات الفرعية اثنتيْن كونّا بهما الحقل الفرعيّ الذي سميناه «وسَائل الإطعام في مأدبة الولادة»، هما (1) ضُروب الأطعمة، و(2) ضروب الأواني التي تقدّم فيها الأطعمة. وقد دلت اللوحة على أنّ العرب كانوا يقتصرون في مأدبة الولادة على طعام واحد هو «العصيدة» وعلى آنية واحدة يقدمون فيها العصيدة هي «القصْعة»، وعلى أن العصيدة كانت ضروبًا. والقصْعة كانت ضروبا أيضا :

الحقل الفرعي : وسَائل الإطعام في مأدبة الولادة

الوسيلة	المادّة	الوظيفة	النوع	الطريقة
وطيئة	د	ط	ع	ن
نفيتة	د	ط	ع	ث
نفيثة	د	ط	ع	كث
لفيتة	د	ط	ع	أثن
عصيدة	د	ط	ع	مع
فيخة	خ	آ	ق	ض
صُحَيْفة	خ	آ	ق	ص
مئكلة	خ	آ	ق	مث
صحفة	خ	آ	ق	بتك
قصعة	خ	آ	ق	ك
جفنة	خ	آ	ق	غظ

اللـوحــة (2)

الرموز :

آ : آنية.
أثن : أثخن من النفيثة
بتك : بيْن التوسط والكبر.
ث : ثخنة.
خ : خشب.
د : دقيق (يلت بسمن ويطبخ).
ص : صغيرة .
ض : ضئيلة.
ط : طعام.
ع : عصيدة.
عظ : عظيـمـة.
ق : قصعـة.
ك : كبيرة.
كث : أكثر ثخنا من النفيته.
مت : متوسّطة.
مع : معقدة.
ن : ناعمة.

وما نستنتجُه ممّا تقدّم هو أنّ الوحدات المعجمية العامة تتعالق فيما بينها تعالـقا معنميّا وليس تعـالقا تامّـا باعتـبارها كـيانات تامةً أو أفـرادًا مـعـجـميّة

مستقلة، فإن لكل مفردة قابليّة الاندراج في علاقات دلاليّة ائتلافية واختلافية بحسب النطاقات السميّة التي تتوزع عليها المعانم والمعَيْنمات أو السّمات الدلاليّة (Traits sémantiques) التي ترتبط بها، ثم هي ذات قابليّة للانتماء إلى حقول دلالية مختلفة بحسب التعدد المعْنميّ الذي يتيحهُ لها السّياق أو يحققه ما يعرف بالمحيط السياقيّ الذي ترد فيه في مقالات الخطاب. وهذا المستوى من التحليل مؤدّ إلى نتيجة مهمّة بالنسبة إلى التحليل الدلالي السميّ أو المعنميّ : **هي قابليّة المعانم للتجزئة إلى معينمات أو سمات هي ذاتها قابلة للتجزئة، ليْس باعتبارها وحدات دنيا أوْ ذرّات دلالية لا تقبل التجزئة بل باعتبارها -إذا انفصلت عن معنمها الأصلي- مكوّنة لمعنم جديد.**

وهذا التشابك المعنميّ المؤدّي داخل المعْجم أو داخل الحقل الدلالي الواحد أو داخل المجموعة من الحقول التي تتعالق هي أيضا من خلال المعانم المتعالقة رغم انتمائها إلى حقول مختلفة، دالّ على أن المعَانم حاملة لُحزَم من المعَيْنمات تطابق ما يسمّى السمات الدلالية، وأن المعينمات أو السمات الدلالية ليْسَت وحدات دلالية دنيا لا تقبل التجزئة بل هي تقبل التجزئة حتّى تنتهي إلى ما يمكن تسميته الجزيْءَ الدلاليّ (molécule sémantique)، وهذا الجُزيْء قابل بدوره للتجزئة من جديد بحسب ارتباط مكوّناته المعيْنميّة بمعَيْنمات منتمية إلى معانم مفردات أخرى. **وإذن فإن كل معنم من معانم المفردات غير الأحادية الدلالة قابل بدوره للتجزئة إلى ما يقبل بدوره التجْزئة.**

والنتيجة التي أنْهانا إليْها التحليل تخالف مخالفة ظاهرة ما يُنْهي إليه التحليل السّميّ (l'analyse sémique) والتحليل العنَاصري (l'analyse componentielle) من نتيجة أساسها النّظريّ هو التحليل السميّ أو العناصريّ الاختلافي قصد الحصول على المكونات الدلالية الدنيا ذات القيمة التمييزيّة واعتبار هذه المكوّنات سمات دلالية ذات قيم ذريّة لأنها من الأجزاء التي لا تتجزّأ. فإنّ ما يمكن أن يُعدّ معيْنما أدنى قد يتولّد فيه - حسب ما أدّى إليه النظر في اللّوحتيْن (1) و(2)- ما يمكن تسميته «القوة الدلالية » فيتدرّج من المعيْنم إلى المعْنَم إلى المعنم العامّ أو الرئيسي الذي يرتبط بمفردة تكون منطلقا لتكوين حقل دلالي جديد.

على أنّ هذا المستوى من التحليل لا يخرج - كما نبهنا من قبل- عن صنف واحد من العلاقات هي العلاقات الدلالية السميّة التي توجد داخل الحقل الدلالي المعجميّ المتكوّن من الوَحدات المعجمية العامّة، ومَقُولَتُها - كما

رأينا - تكون مقولة معنميّة تمقوَل فيها مفردات اللغة العامّة من خلال العلاقات المعنميّة والمعيْنمية التي تربط بيْنها باعتبارها عناصر في شبكات دلاليّة متداخلة معقّدة لكنها مُبْنَيَنَة بَنْيَنَةً مُحكمة.

3-3. المقولَةُ القطعْريميّة أو المفهُوميّة:

الصنفُ الثاني من العلاقات التي تُمقْوَلُ بها المفردات هي العلاقات الدلاليّة المفهوميّة. وهذه العلاقات لا تكون بين الوحدات المعجمية العامّة - فإن ما يربْط بينها كما رأينا هي العلاقات المعْنميّة- بل تكون بين الوحدات المعجمية المخصّصة، أي المصطلحات. فإن المصطلحات تنتمي عادة إلى مقولة الاسم وما كان من الصفات ذا قابليّة للاصطلاح به، وهي تحمل لذلك مفاهيم ولا تحمل دلالات معجمية عامّة إذ تحمل هذه عادة الألفاظ، أي الوحدات المعجمية العامّة. والمفاهيم وحدات دلالية مستقلّة عن دلالات الوحدات اللغويّة، مرتبطة بمقولات مفهُوميّة هي أسْماء محتوية (Hyperonymes) أو أسْماء أجناس كلية (Superordonnés) تشتمل على طوائف عامّة قابلة للتصنيف المقولي الهرميّ تدرّجًا بحلْقات التصنيف - كما بيّنّا في «تمهيد» هذا البحث[109] -من أعلى الهرمية إلى أسفلها، أي من المقولة إلى الفرد، مرورًا بأهمّ الحلقات، وهي الطائفة والرتبة والفصيلة والجنس والنوع والضرب. والجزئيات الواقعة بين المقولة والفرد هي كليات لما تحتها لأنها محتوية عليْها ومتضمّنة لها، وسنرجع إلى هذه الهرميّة فنمثل لها.

على أنّ المستوى الذي نتبع من التحليل مرتبط بثلاث مسائل لم تسلم عند كثيرين من اللسانيين المحدثين من الأخذ والردّ والاختلاف الشديد. فلقد كثرت في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة المقاربات التي عني أصحابها بالمقْولَة وكثرت المفاهيم والمصطلحات الحاملة لها والرؤى المعبَّر بها عنها، وكثيرًا ما تتكرر المفاهيم مع تغيير في الاصطلاح طفيف[110]. والمسائل الثلاث التي أشرنا إليها هي :

(1) العَلاقات التضمنيّة (Relations hyper-hyponymiques)؛

(2) الخصائص التمييزية الضرورية والخصائص النّمطيّة.

---

(109) يراجع تمهيد البحث، ص 21.

(110) ينظر: J. Taylor : Linguistic categorization, p. 87.

(3) الكلّيات اللغويّة (Les universaux linguistiques) وخاصّة المعجميّة؛

وسبب الأخْذ والردّ والاختلاف الشديد في تناول هذه المسائل هو -فيما نرى- الانحصار أثناء التحليل في صنْف واحد من المفردات هو صنف الوحدات المعجمية العامّة التي تعتبرُ مكوّنة بحق لما يعرفُ باللغة الطبيعية، وتعتبرُ دالّة على المعاني المعجميّة العامّة التي تشغل عالم الدلالة المعجمية في المقام الأوّل[111]. وإذا نُظرَ إلى جميع المفردات على أنها ألفاظ لغويّة عامّة غلب الاضطراب على إسْناد المفاهيم إلى ما يصلح منها لحملها، وخاصّة الأسماء وما صلح لأن يقوم مقامها من الصفات.

ولقد ظهرت خلال السّنوات الأخيرة مقاربات حاول أصحابها- في نطاق البحث في العلاقات الدلالية التضمنية- تجاوز الإشكالات التي تثيرها قضية التعميم والتخصيص في المفردات المكوّنة للمعْجم، والتوفيق بين الدلالة المعجمية العامة التي تُؤسَّسُ المقُولة فيها على المعاني، والدلالة المفهومية التي تؤسّسُ المقولة فيها على المفاهيم. ونخصّ بالذكر من هذه المقاربات اثنتيْن :

(1) المقاربة الطرازيّة : (Approche prototypique) : وهي مقاربة دلالية تنطلق مما يسمّى «الطراز»[112] (Prototype)، وتندرج في مبْحث أعمّ هو «الدلالة العرفانية» (sémantique cognitive)، وقد أسّست هذه المقاربة على دراسات الباحثة الأمريكية إليانور روش[113] (Eleonor Rosch) في السّنوات السبعين من القرن العشرين ثم على دراسات أتباعها ومُؤيّديها[114]. وقد مرّت المقاربة بمرحلتيْن قد عرضهما وحلّلهما اللساني الفرنسي جورج كليبار (Georges Kleiber) تحليلا مُوسّعًا، هما : (أ) «الصيغة المعيار، [115] (version standard)، و(ب) «الصيغة الموسّعة»[116] (version étendue). وقد بيّن التحليل

---

(111) يراجع ما قلناه عن هذه القضية في (3-1-2) : «مسألة الحقل».

(112) الطراز في اللغة هو النمطُ والشكل، والجيّد من كل شيء - ينظر : المعجم الوسيط 2/ 554. وقد استعملنا هذا المصطلح ثم شاع استعماله.

(113) وخاصّة في بحثها : E. Rosch : Principles of categorization, in E.Rosh and B. Lloyd (eds) : Cognition and Categorization. L. Erlbaum Ass., Hillsdale, 1978, pp 27-48.

(114) تنظر البحوث المقدّمة في : D. Dubois (éd.) : Sémantique et cognition, catégories. prototypes, typicalité، وخاصّة في بحث ناشرة الكتاب نفسها : D. Dubois : Cétégorisation et Cognition "10 ans après", une évaluation des concepts de Rosch. pp. 31-54، فإن فيه عرْضا جيدا لآراء روش.

(115) G. Kleiber : La sémantique du prototype, pp 45-117

(116) نفسه، ص ص 147 -183.

أن المنطلقات في المرحلتين هي الوحدات المعجمية العامّة، وأن لمعرفة المتكلمين -أوْ عرفانهم (Cognition)- ولحدسهم (intuition) دورا أساسيّا في نسبة الأشياء أو الموجودات إلى المقولات التي تنتمي إليها، أي أن لها دورًا حاسمًا في التصنيف المقولي، أو المقْوَلة.

فإنّ الطِّراز (prototype) هو النّمُوذَج الذي يعترف المتكلمون بأنّه أفضل النماذج تمثيلا للموجود. وهذا يعني أن المقولات لا تكوّنها عناصر متساوية الأبْعاد (Equidistants) بالنسبة إلى المقولة بل هي مشتملة على عناصر هي نماذج أفضل من نماذج أخرى[117]، ومثال ذلك أنّ قولنا:

(أ) الدوري (moineau) عصفور : قول صحيح ؛

(ب) الفرّوج (poussin) عُصفور : أقل صحة من (أ) ؛

(ج) البطريق (pinguin) عُصْفور : أقل صحة من (ب) ؛

(د) الخفاش (chauve-souris) عُصْفور : خطأ، أو هو بعيد جدّا عن الحقيقة ؛

(هـ) البقرة عُصفورٌ : خطأ محْض[118].

فإن استحالة النسبة إلى مقولة العصفور أو قابليّتها ناتجتان عن عوامل تجعل العنصُر الأوّل أكثر أو أفضل تمثيلا للعصفور، وأهمّ العوامل هي الخصائص النمطية (propriétés typiques)- مثل الطيران- والتشابه العائلي (ressemblance de famille)، أي أن تجمع بين العناصر مَشَابهُ تجعلها متقاربة تقاربًا كبيرًا. وهذه العوامل ذاتها في الحقيقة تدلّ على أن المثال المقدّم قد ضُيِّقَ تضييقا شديدا. فلو أبْدلنا مقولة «عصْفور» بمقولة «طير» لأصْبح (أ) و(ب) و(ج) عناصر صحيحة كلها لا تقبل الخطأ؛ فإنها جميعها أجناس من الطير[119]، وإذن فإن الدلالة الطرازية حسب المنطلقات التي اعتمدت فيها لا تقدم حلاً مقنعًا للمقْوَلة الدلاليّة في الإطار التضمّنيّ لأن التضمّن الدلالي يتأسّس على الدلالة المفهوميّة التي ترتبط بالأسْماء خاصّة، وخاصّة إذا اصطلح بها على الموجُودات اصطلاحًا، ثم لأنّ ما يعدّ طرازًا -مثل طرازية «الدوري»

---

(117) نفسه، ص 48.

(118) نفسه، ص 53.

(119) فإنّ الفروج هو فرخ الدجاج، والدجاج جنس من الطير من رتبة الدجاجيات (Gallinacées) وفصيلة التدرجيّات (Phasianidés) ؛ والبطريق جنس من الطير أيضا، من رتبة كفيات القدم (Palmipèdes) ورُتْبة عديمات الرّيش (Impennés) وفصيلة البطريقيّات (Alcidés).

(moineau) بالنسبة إلى العصافير - لا يخلو من اعتباط ناتج عن تحكيم «حدْس» المتكلم و«عرْفانه». فإن الدوري منتم إلى رتبة من الطير هي الجوائم (passereaux) وإلى رتيبة منها هي مخروطيات المناقير (conirostres)، وهو يشترك في ذلك مع «القبّرة»، ولا ندري ما الذي يجعله أفضل تمثيلا للعصافير -وكلها جوائم- من «القبّرة» ؟

(2) المقاربة العرفانية «المجاليّة» : و« المجالية» نسبة إلى «مجال» (domain)، ونمثل لهذه المقاربة بما كتبه رونالد لانقكار (Ronald Langacker). فلقد غلب على هذا اللساني العرفاني الاهتمام بالبنية الدلاليّة، وهي المعْنى الذي يستخلص من العبارة اللغوية، وهي عنده «عبارة معقّدة»[120] (complex expression) أو «عبارة مركبة» [121] (composite expression) تعبّر عنْها الجملة أساسًا. لكن البنية الدلالية يمكن أن تكون بنيةَ ما يُسمّيه «كيانًا» (Entity) هو نفسه معقّد : فإن «الكيان (. . .) مصطلح ينسحب على كل ما نسْتطيع إدْراكه وكلّ ما نستطيع الإحالة إليْه لغايات تحليلية، مثل الأشياء والعلاقات والأحاسيس والترابطات (interconnections) والنقاط على سلم ما»[122]، وقد عَدّ الكيَانَ جُزءًا من الجهة (Region) وعدّ الجهة جزءًا من المجال (Domain). وعرّف الجهة بأنها «مجموعة الكيانات المتعالقة فيما بيْنها»[123]. وقد مثّل لها جميعًا بمقولة الاسم لأن الاسم من بيْن المقولات المعجميّة هو الذي يعيّن الأشياء أو الموجودات (Things)[124]. وإذن فإنّ الاسم المعيِّن بطبيعته المقولية للشيْء أو للموجود يُعيّن جهة في مجال، وتكون الجهة محدودة أو غير محدودة. ومن أمثلة الأسماء الدالة على الجهات المحدودة «الكوْكبة» (Constellation)، أي مجموعة النجوم في الاصطلاح الفلكي، وهي تعدّ جهة لأن النجوم التي تكونها مترابطة أو متعالقة فيما بيْنها حسب نسَق عرفاني يجمع بيْنها. ويلاحظ إذن أن التصنيف الهرميّ الذي يراه لانقكار ينطلق من المجال الذي يكوّن مجموعة الجهات التي يكوّن كلّ منها -بدورها- مجموعة الكيانات.

---

(120) R. Langacker : Foundations of Cognitive Grammar. Theoretical Prerequisites. p. 461.

(121) نفسه، ص 229، 237، 449، 452. . . إلخ.

(122) R. Langacker : Noms et Verbes. p. 116.

(123) نفسه، ص 115.

(124) R. Langacker : Foundations of Cognitive Grammar, pp. 183-213.

على أن لانكار لم يُعن في تصنيفه بالمسمّيات فقط، أي بالمعيّنات التي تعيّنها مقولة الاسم من الموجودات، بل عني أيضا بمقولة الفعْل لتعيينها العمليّات (Processes)[125] كما عني بمقولات الصفة والظرف والأداة لأنها تعيّن معًا العلاقات اللاّزمنية (Atemporal relations)[126]. وإذن فإنّ المقولات المعجمية جميعها صالحة للتعيين وقادرة على حَمْل «البُنى الدلاليّة» التي تمثّل مقولة «مجاليّة»[127].

وما يعْنينا من المقاربتيْن -الطرازيّة والمجالية- اللتيْن ذكرنا إذن هو اندراجهما في الدلالة المعجمية العامّة، ولذلك فإن الطراز في الأولى والمجال - ومثلُه الخطة Schema-في الثانية ترادف الاشتراك الدلالي (Polysemy)، فإن الأطرزة والمجالات والخُطط ضروبٌ من المتضمّنات التي تؤدّي وظيفة المشترك الدلالي اللسانيّة. ولذلك اعتبرت كلمة «طير» مثلا من المشترك الدلالي لأنها تقع على - أو تُرْجِعُ إلى - أكثر من مُسمّى واحد[128]. ولذلك أيْضًا اعتبر الاشتراك الدلالي ذا دور حاسم في المَقُولة[129]، وقد أكدْنا ذلك الدور من قبلُ. ولكنّه دور محْصورٌ في مقُولة مَعَانم الوحدات المعجمية العامة.

والمسألة المشكلة الثانية هي مسألة الخصائص التمييزيّة الضرورية والخصائص النمطية. فإن المقاربة الطرازية قد سعت إلى إسْقاط ما يعرف بالشروط الضرورية الكافية (Conditions nécessaires et suffisantes) الحاصلة من التصنيف المنطقي الارسطاطاليسي القديم لتعوضها بالتشابه العائلي (Ressemblance de famille). ثم إنّ المقُولة الطرازية في صيغتها المعيار (Version standard) كانت تقوم على المبادئ التالية:

(1) المَقُولة ذات بنية داخلية طرازية ؛

(2) درجة تمثيلية نموذج (Exemplaire) مّا مطابقة لدرجة انتمائه إلى المقولة ؛

---

(125) نفسه، ص ص 244-274.

(126) نفسه، ص ص 214-243.

(127) ينظر نقد جون تايلر لمقاربة لانكار أيضا، وقد ذكر له مقاربة أخرى لا تختلف عن المقاربة المجالية، تعتمد «الخُطَط» (Schemas)، والخطة مثل المجال في اصطلاح لانكار تقوم مقام «الطراز» (Prototype) و«المتضمّن» (Hyperonym)، وقد عبّر تايلر عن تفضيله للمقولة الطرازية على «المقولة الخُطّية» - ينظر J. Taylor : Linguistic Categorization, pp.65-68, 83-87.

(128) نفسه، ص 90.

(129) ينظر في المرجع نفسه ص ص 90-121، 260-289.

(3) الحدود بيْن المقولات أو بين المفاهيم غير واضحة ؛

(4) عناصر المقولة الواحدة ليست ذات خصائص مشتركة جامعة بينها، بل إن ما يجمع بينها هو التشابه العائلي ؛

(5) الانتماء إلى المقولة يتمّ باعتبار المماثلة للطراز ؛

(6) وهو لا يحدث بطريقة تحليلية، بل يحدث بطريقة إجماليّة[130].

وقد ضَعُفَ في الصيغة الموسّعة (Version étendue) جلّ المبادئ فأسقطت ولم يبق قويًا إلا المبدأ (4) الذي ينفي الخصائص المشتركة ويُؤكّدُ أهميّة «التشابه العائلي» في الانتماء إلى المقولة[131]، وقد أصبح هو ذاته مُنطلقا نظريًا للمقولة[132] ؛ فقد أسقطت إذن الخصائص التي كانت تعتمد لتبيّن العلاقات الائتلافية والعلاقات الاختلافية بيْن الفرد وعناصر المقولة التي ينتمي إليها للحكم بصحّة انتمائه إليها أو بعدمها، وتلك الخصائص كانت تجد منفذا لها في الشروط الضرورية الكافية. وقد أسْقط بإسقاطها عامل أساسي من العوامل التي تسْمح بإقامة علاقات التضمّن بيْن أفراد المقولة الواحدة. فإن الدلالة التضمنية في المعْجم تقتضي النظرَ إلى العناصر المكوّنة للمقولات من خلال ما يجمع بيْنها أو يفرّق من الخصائص التمييزيّة الضروريّة أوّلا، ثم الخصائص النمطية إن وجدت.

والمسألة المشكلة الثالثة هي مشكلة الكليات اللغوية (Les universaux linguistiques). وللمسألة - كما رأينا من قبل- صلة وثيقة بثلاثة مذاهب فلسفية قديمة، لكنها ذات امتداد في الحاضر وتأثير في الفلسفة اللغوية في العصر الحديث[133]، هي :

(1) الاسميّة (Nominalisme) التي تعتبر الكلّيات أسْماءً وألفاظا ؛

(2) الواقعيّة (Réalisme) التي تعتبر الكليات كائناتٍ موجزدة في الواقع المحسوس ؛

(3) المفهوميّة (Conceptualisme) التي تعتبر الكليات مفاهيم ذهنيّة مجردة.

---

(130) G.Kleiber : La Sémantique du prototype. p. 51

(131) نفسه، ص ص 149-153.

(132) نفسه، ص ص 150-165.

(133) يراجع التعليق 14 في هذا البحث.

وقد كانت الغلبة بين المحدثين للمذهبين الأوّل والثاني. فإن الكليات في نظر الاسميين ألفاظ، وهي أدلة تربط بينها علاقات داخليّة بواسطة المفاهيم داخل نظام الألفاظ ذاتها، أيْ داخل اللغة ؛ والكليات في نظر الواقعيين أفراد واقعيّة، باعتبار أن لا فرق بين الفرد والكليّ لأن الفرد حامل لخصائص الكليّ، وترتبط هذه الأفراد باللغة بعلاقات إحاليّة توجد بين الأدلة اللغويّة التي تحيل إليها، أي الأفراد. ولم يسلم المذهبان فيما نرى من الخطإ إذ لا يمكن إبطال العلاقات بين الأدلة والمفاهيم إبطالا كليّا.

وأهم القضايا التي تثيرها المسائل المشكلة الثلاث للمقولة المفهومية، هي :

(1) الانحصار في الدلالة المعجمية العامّة وإهمال الدلالة المفهوميّة، ثم الخلط بين الدلالتيْن أثناء البحث في العلاقات التضمنيّة؛

(2) تعميم الاشتراك الدلالي على العلاقات التضمنية والعلاقات الطرازيّة ؛

(3) إسقاط الخصائص التمييزيّة الضروريّة وتعْويضها بالتشابه العائلي.

وإذن فإن الغالب على المقولة في الدراسات الدلالية الحديثة هو الاهتمام بدلالة ألفاظ اللغة العامّة وإهمال دلالة الوحدات المعجمية المخصصة، أي الاهتمام بالدلالة المعجمية العامّة وإهمال الدلالة المفهوميّة، والقضايا (1-3) التي أشرنا إليها ناتجة عن التصور القاصر الذي يُعْنى بصنف من مفردات المعجم ويهمل صنفا آخر. ونريد أن نقدّم فيما يلي تصوّرًا للدلالة التضمنية، انطلاقا من مناقشة مسألتي الكليات والخصائص، لننتهي إلى إقرار مقاربة في المقولة الدلالية مطبقة على الوحدات المعجمية المخصّصة، نسميها «المقْولة القطغوريّة»، وهي تقابل «المقولة المعنميّة» التي طبقناها على الوحدات المعجمية العامة(134).

فإن الكلّيات مُفْردات مقترنة بمفاهيم، لأن من خصائص «الكلّي» أن يُحْملَ على الكثرة، ممثلة في مجموعة الأفراد. والحمل على الكثرة لا يتحقق إلا في المفردات والمفاهيم. أما الأشياءُ فلا تتحقق فيها لأن من أهم خصائصها الإفراد، إذ لا يتحقق وجود الشيء أو الموجود باعتباره فرْدًا إلا إذا استقلّ بخصائصه التي تميّزه عن بقية الأشياء أو الموجودات، وهو لذلك لا يحمل

(134) قد ذكرْنا بعْضَ عناصر هذه المقاربة من قبل في : مقدمة لنظرية المعْجم، ص ص 92-94.

على الكثـرة. ولا تختـلف علاقـة الفـرد بالكليّ عن عـلاقة الفـرْد بالجنس أو بالطائفة أو بالمقـولة، وهي في جوهرها عـلاقة مقـولية تمرّ بحلقات مـعيّنة هي حلقات التصنيف ؛ وهي تمرّ بتلك الحلقات إمّا من أعلـى الهرمية إلى أسفلها، وإمّا من أسْفل الهرميّة إلى أعـلاها، أي إما من المقولة إلى الفرد فيكون تدرّج الخصائص التمييزيّة تنازليًا نحو التكاثر، وإمّا من الفرد إلى المقولة فيكون تدرّج الخصائـص تصاعديًا متناقـصًا، باعتبـار الفرْد أجمع لخصـائص المقولة. وتمثل لهذه الهرميّة بمثال من عالم الحـيوان هو الطير الذي نسميه في الجنوب الغربي التونسي «قوبعة»[135] :

(1) المقولة : طَيْر ؛

(2) الطائفة : جَوْجُنيّ [136] ؛

(3) الرتبة : جاثم [137] ؛

(4) الرتيْبة : مخروطيّ المنقار [138] ؛

(5) الفصيلة : قُبَريّة ؛

(6) الجنس : قُبّرة ؛

(7) النوع : قبّرة متوّجة ؛

(8) الضرب : قبّرة رَمْليّة ؛

(9) الفرْد : قوبعة [139] .

والفرد في هذا التصنيف المقـولي ليْس إلاّ وحدة مقوليّة، أو ما نـسمّيه «قطغريمًا» (catégorème). ولهـذه الوحدة قـابليّة حـمل الاسْم الذي يستـدلّ به عليْها وتختص به دون غيرها من الوحدات أو القطغريمات المنتمية إلى المقولة

---

(135) «قوبعة» اسم شـائع في البلاد التونسية لـلدلالة على «القبّرة» (Alouette)، لكن من القـبّرة في البلاد التـونسية أنْواعًا، والمعروف عندنا في الجنوب الغربيّ هو القـبّرة المتوّجـة التي تألف الرمَال لبناء أعْشاشها، ينظر : R.D. Etchecopar et F. Hüe : Les oiseaux du Nord de l'Afrique, pp. 370-371، وينظر أيضا : R. Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes, 2/303.

(136) الجُوْجُـوْ هو القصّ أو عظام قفص صـدر الطائر. والجوْجـنيّ من الطيْر هو مـا وُجد فـيه حَيْدٌ طوليّ على عظم القصّ، ويقابله بالفرنسيّة «Carinate».

(137) يقال «الجواثم» و«العصـافير» أيضـا، ويقابل المصطلحان في الفـرنسيّة مصطلح «Passereaux». والجثوم في اللغة هو مـلازمة المكان، وقد سميت هذه الرُتْبة من الطير جواثم لأنها تألف الأرْض أكثر من الأجواء والأشجار.

(138) المخروطيّ المنقار من الطير ما كان ذا منقار غليظ صلب مخروطيّ الشكل (Conirostre).

(139) اعتمدنا في هذا التصنيف على : مصطفى الشهابي : معجم الألفاظ الزراعية، ص 23 ؛ ادوار غالب : الموسوعة في علوم الطبيعة، 2/ 271-272 ؛ R. D. Etchecopar et F. Hüe: Les oiseaux du Nord de l'Afrique, pp. 367-371.

والتي تُعْطى أسماءً أخرى أو توسم بسمات أخرى تحلّ محلّ الاسماء. ثم إن الوحدة المقولية قابلة للإحصاء العدديّ. فإن من الممكن أن نقول إن الفرد (ف) من النوع (ن) من الجنس (ج) من المقولة (م) يُعرف بالاسم (س)، وتكون العلاقة بين (ف) و(س) علاقة إحالية مرجعية لأن وظيفة (س) أن يعيّن (ف). ولذلك سمّي الطيْر المتوّج -لأنه يحمل على رأسه قنبرَة (huppe)- الذي يكثر في المناطق الرملية بالجنوب الغربيّ التونسي «قوبعة».

لكن المتكلم كلما تدرّج نحو الكلي أو المقولة -من «قوبعة» إلى «طير»- قلّت إمكاناته في التسمية التعيينية وضعفت إمكانات الإحْصاء العدديّ. وذلك راجع (1) إلى أن التدرج نحو المقولة هو تدرّج من الحسيّ إلى المجرّد، وكلما كان التدرج - في أسْماء المواليد مثلا -نحو المجرّد غلب التعميم على التخصيص، وغلب الانتقال بالاسم من التخصيص إلى التعميم. وهذا تظهره العلاقة بيْن «قوبعة» و«طير» مثلا. فإن الانتقال من «قوبعة»، وهي محسوسة معيّنة، إلى الطير الذي يتضمنها، وهو مُجرّدٌ، انتقالٌ من المخصّص إلى العامّ؛ (2) إلى أن الأفراد أقلّ من الضروب إذ الضرب أكبر من الفرد، والضروب أقل من الأنواع، إذ النوع أكبَرُ من الضرب، وتتواصل هذه التدرّجية في «الأحجام» حتى نهاية التصنيف المقولي ؛ فإنّ المقولة أكبرُ من الطائفة لأنها مشتملة على جملة الطوائف (أ) و(ب) و(ج) . . . إلخ.

وأهم ما يستنتج من التدرج بين هذه الحلقات هو صلة التعالق التضمنيّ بيْنها فإن كل حلقة من الحلقات مشتملة على ما تحتها. وذلك يعني أن المتكلم كلّما ارْتقى نحو الكُليّ تخلى عن الأسماء المعيّنة واستعمل أسماء الأجْناس (Superordonnés) أو الأسماء المحتوية أو المتضمّنة (Hyperonymes). فإن الاسم الذي تحمله المقولة (م) -وهو طير- اسم محتوٍ بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها طوائفُها ؛ والاسم الذي تحمله الطائفة (ط) -الجؤجُئيّات- اسم محتوٍ بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها رُتبها ؛والاسم الذي تحملُه الرتبة (ر) -الجوائم- محتو بالنسبة إلى الأسماء التي تحملها فصائلها . . . وهكذا. على أن اسم الفرد (ف) متضمَّن أو مُنْضوٍ (Hyponyme) تحت الأسماء التي يحملها الضرب والنوع والجنس والفصيلة والرتبة والطائفة والمقولة؛ كما أن اسم الضرب - «قبرّة رمليّة»- متضمَّن تحت أسماء الحلقات الأعلى منه. والعلاقة بيْن المحتوي والمنضوي أو بين المتضمّن والمتضَمَّن الذي يقع تحته هي علاقة كلّيّ بجزئي لأن التدرج يكون من (م) إلى (ف) نزولاً نحو الفرد

المعيّن، وكل مُنضوٍ أو مُتضَمَّنٌ يعَدّ قطغريما بالنسبة إلى مُحتويه، أي مُتضمِّنه. وإذن فإنّ العلاقة علاقة قطغريمية تنزل من المجرد الذي يدرك بالذهن إلى المعيّن الذي يدرك بالحسّ؛ وأما علاقة المنضَوي بالمحتوي الذي يشتمل عليه فعلاقة جزئي بكلي، والعلاقة بينهما علاقة مقولية تتدرّج تصاعديّا من المعيَّن الذي يدرك بالحسّ إلى المجرّد الذي يدرك بالذهن. وتعدّ الأسْماء التي تحملها العناصر أو الجزئيات المحتوية والمنضوية إمّا أسماء قطغريميّة وإمّا أسماء مقوليّة، فإذا كان الاسْم قطغريميّا كان معيِّنا وربطت بينه وبين القطغريم المصطلح على مفهومه علاقة إحالية مرجعيّة؛ وإذا كان مَقُوليّا كان مُجرّدًا وربطت بينه وبين الكليّ علاقة مفهوميّة خالصة. وإذن فنحن أمام صنفيْن من القطغريمات : (1) قطغريمات تمثلها الموجودات المعيَّنة التي تطلق عليها الأسْماء؛ و(2) قطغريمات تمثّلها الأسْماء ذاتها التي تطلق على الموجودات المعيّنة.

وفي هذا الإطار يكون للخصائص التمييزيّة دور أساسيّ في التخصيص. والخصائص نوعان : (1) خصائص تمييزيّة واجبة الوجود لا تقبل النقض، كأن تكون «القوبعة» جؤجُئيّة جاثمة مخروطية المنقار قبريّة متوّجة رَمليّة ؛ و(2) خصائص نمطية تُسْتبان بالتجربة وتقبل الاسْتثناء، كأن نقول إنها لاقطة للحبّ أو آكلة للحشرات. والخصائص الأولى أهمّ في التصنيف القطغريمي، فهي توجد في أفراد الضرب الواحد فتختلف بها عن أفراد الضروب الأخرى من النوع الواحد، كما أنها توجد في الضرب الواحد فيختلف بها عن بقية ضروب النوع الذي ينضوي تحته وعن ضروب الأنواع الأخرى من الجنس الواحد. وهذا «الاختصاص» بالخصائص يكسب المختصّ بها تفرّدهُ، ويجْعَل القطغريم عُنصرًا أو جزءًا مستقلا بذاته عن بقية الأجزاء المكونة للكل أو بقية العناصر المكوّنة للمجمُوع.

وتلك العناصر والأجْزاء هي إذن القطغريمات، سواء كانت مُعيَّنات – أيْ موجودات منتمية إلى مقولات عامة – أوْ مُعيِّنات أيْ أسْماءً منتمية إلى مقولات معجميّة؛ وهذه المعيِّنات أو الأسماء هيَ المصطلحات، وهذه المصطلحات قابلة للانتظام في علاقات ضمن حقول مفهُوميّة، وهي أيْضًا وحدات معجميّة تنتظم في الحقول بحسب مفاهيمها الدلالية المتكوّنة من جملة الخصائص التي تتصف بها القطغريمات المعيَّنة، أي الجزئيات المتفرعة عنها ؛ وهذا مؤدٍّ إلى تأكيد مُعطى اختباريّ أكّدْناه من قبْل : فإن المقولات المعجمية عامّة – وخاصة المقولة الاسْميّة – مُرْجِعة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون

وواصفة لها. والقطغريمات المعيَّنة هي المكوّنة للمحسُوسات في واقع الجماعة اللغويَة الواقعي ذي الامتداد في واقعها الحقيقي، وهي منتظمة في الطبيعة انتظامًا محكمًا قائما على تكوّن الكلّ من الأجزاء، والكلّ هو النظامُ ذاته، وهذه الأجزاء تُعيّنُها القطغريمات المعجميّة تعْيينا دقيقا أيْضا فتتوزع بذلك ضمن الحقُول المفهوميّة بحسب علاقات التضمّن بأن يدُلّ الجزئي على الجزئيّ من العناصر والكلّي على الكلّي منها، وبذلك تتراتب الموجُودات تراتُبًا مُحكما نجد أثرهُ في تراتُب القطغريمات المعجمية في الحقول المفْهومية تراتبا محكما أيْضا، وهذه التراتُبيّة الناتجة عن التّصنيف الهرميّ في المقولات العامة هي نفسها التي تتحكم في مقْولة الوحدات المعجمية المخصّصة ؛ فإنها بمثابة الطبقات المحكمة التنظيم في اللغة عامة وفي المعْجم خاصّة، وهي -كما رأينا - تختلف منْ حيث المقْولة اختلافًا جذريًا عن الوحدات المعْجمية العامّة. فهذه ذات معانمَ تتعالق فيما بينها في شبكات مُعَقدة تنْتفي فيها الذّريّة الدلالية، وأمّا الوحدات المعجمية المخصّصة فأفراد لغوية أو معجمية ذات مفاهيم مُسْتقلة، وهي تتعالق فيما بينها باعتبارها أفرادًا أو قطغريمات معجمية محيلة إلى مفاهيم هي وَحَدات دلالية مُسْتقلة.

4 - خاتمة:

قد عنّنا في بحثنا «المقْولَةُ الدلاليّةُ»، وقوامها تحليل التعالق بين الوحدات المعْجميّة ضمن شبكات مُنَظمَنة من العلاقات داخل المعجم. وقد ناقشنا - قبل تحليل مقاربتنا في المقْولة - بعْض المسائل المشكلة وخاصّة مسائل «المعْنى» و«الحقْل» و«تصنيف المفردات بحسب مستوياتها اللّغويّة». ومن أهم النتائج التي انتهينا إليها من القسم التمهيدي للبحث :

(1) قابليّة الوحدات المعجميّة للاستقلال الدلاليّ نظرا الى أن الدلالة خصيصة أساسيّة من الخصائص الذاتيّة التي تحقق للوحدة المعجميّة تفرّدها. وهذه النتيجة تؤكّد أمرين :

أ - ضعف المقاربات التي تُغَلّبُ «الدلالة الجُمليّة» منطلقا لتحليل الدلالة المعجميّة.

ب - قابليّة الوحدات المعجميّة - باعتبارها أفرادا - للمقولة الدلاليّة.

(2) أن الوحدات المعجميّة صنفان :

أ - صنف الوحدات المعجميّة العامّة التي تمثلها ألفاظ اللّغة العامّة وتكوّن عادة المعجم اللغويّ العامّ ؛

ب - صنف الوحدات المعجميّة المخصّصة التي تمثلها المصطلحات وتكوّن عادة المعْجم المختصّ.

ووحدات الصنف الأول حاملة لدلالات لغويّة عامّة ؛ وأمّا وحدات الصنف الثاني فحاملة لمفاهيم. وقد غلّب علماء الدلالة المحدثون الاهتمام بالصنف الأول لأنه الممثل بحق في نظرهم للغة الطبيعيّة، فاذا عُنُوا بوحدات الصنف الثاني أدخلوها في الصنف الأوّل من الوحدات وأخضعوها لما تخضع له هذه من مقاربات التحليل. وقد نتج عن ذلك تعسّفٌ في النظر الى دلالة الصنفين من الوحدات المكوّنة للمعجم شبيهٌ في أثره السّلبي في «المقْولة الدلاليّة» بالتعسّف في تغليب «الدلالة الجُمْليّة».

(3) قابليّة الوحدات المعجميّة العامّة والوحدات المعجميّة المخصّصة معا للمقْولة الدلاليّة.

وقد حللنا في القسم الأساسي من البحث مَقْولة الصنفين من الوحدات، متخذين الفرق الدلالي الأساسي بينهما منطلقا لمقاربتين مختلفتين في المقولة. فان أهمّ خاصية دلالية للوحدات المعجميّة العامّة هي الاشتراك الدلاليّ، وأهم خاصية دلاليّة للوحدات المعجميّة المخصّصة هي الأحادية الدلاليّة. والاشتراك الدلالي يجعل التعالق بين الوحدات المعجميّة العامّة لا يتمّ بينها هي في حدّ ذاتها باعتبارها أفرادا بل يتمّ بينها باعتبارها حاملة لمعَانم مظهرة للتعدد الدلالي فيها، وإذن فان التعالق يقع بين المعانم ضمن شبكات دلالية مُعقدة، لكنّها مُبْنيَنة، وهذا التعالق المعنمي هو موضوع ما سمّيْناه «مَقْولة مَعْنَميّة». والأحاديّة الدلاليّة في الوحدات المعجميّة المخصّصة تجعل التعالق بينها - باعتبارها أفرادا - مُمْكنا، فهي حاملة لمَفَاهيمَ مفردة هي التي تحقّق لها التعالق في شبكات مفهوميّة تعالقا تضَمّنيّا يجعل منها «وحدات مَقُوليّة» أطلقنا عليها مصطلح «القطغْريمات». فالقطغْريمُ هو الوحدة المقوليّة، وهو إمّا قطغريمٌ لغويّ هو الوحدة المعجميّة الاسميّة المُعَيّنَة الحاملة للمفهوم المفرد والتي تطلق على الموجود المُعَيَّنِ، وإمّا قطغريم يمثله الموجود المعيَّن الذي ينتمي الى مقولة مّا خارج اللغة ويطلق عليه الاسم المعَيِّن. وهذا التعالق التضَمُّنيّ بين الوحدات المقوليّة هو موضوع «المقْولة المفهوميّة» التي سمّيناها «مَقْولةَ قطغْريميّة» أيضا.

ومن أهمّ النتائج التي أنهَتْ اليها المقْولَة المعْنميّة ضعف القوْل بالذريّة الدلالية، أي بوجود الاجزاء التي لا تتجزأ في التحليل الدلالي السميّ، فانّ

من أهم ما يكسبه الاشتراك الدلالي للوحدات المعجميّة في تعالقها وتبيئتها للانتماء باستمرار الى شبكات معنميّة جديدة، وذلك كلّه يؤكّد الخاصية اللاذريّة للمعانم ؛ ومن أهم النتائج التي أنهت اليها المَقُولَة القطغريميّة ضعفُ القول بالتشابه العائلي في تصنيف الوحدات المقوليّة المعيّنة، أي الموجودات المقَوْلة، وأهمية الخصائص الضرورية في ذلك التصنيف؛ وضعف القول بالتشابه العائلي في التصنيف يضعف المقاربة الطرازيّة والمقاربة المجاليّة التي تحذو حذوها في التصنيف والمَقُولَة.

إبراهيم بن مراد
كلية الآداب بمنوبة

قـــائمـــة المراجـــــع

1- المراجع العربية والمعرّبة :

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد : كتاب أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة العطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، 1957.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن : كتاب جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987-1988 (3 أجزاء).

ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلميّ العربيّ المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

ابن مراد، إبراهيم : مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب، إعداد يوسف الخياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين : مغني اللبيب عن كلام الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط.6، دار الفكر، بيروت، 1985.

ابو عبيدة معمر بن المثنى : مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط. 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981 (جزآن).

أرسطو : كتاب المقولات، ترجمة اسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرحمان بدوي، ضمن : منطق أرسطو، الكويت - بيروت، 1980 (3 أجزاء)، 1/ 31-76.
الجرّ، خليل : المعجم العربيّ الحديث لاروس، مكتبة لاروس، باريس، 1973.
الخليل بن أحمد : كتاب العيْن، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء).
دار المشرق : المنجد في اللغة والاعلام، ط. 29، بيروت، 1987.
الزجاجي، أبو القاسم : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط.2، دار النفائس، بيروت، 1986.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله : أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 (جزآن).
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966-1977 (5 أجزاء).
الشهابي، مصطفى : معجم الألفاظ الزراعية، ط. 3، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
الشهابي، مصطفى : المصطلحات العلميّة في اللغة العربية في القديم والحديث، ط. 2، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1965.
غالب، ادوار : الموسوعة في علوم الطبيعة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1965-1966 (3 أجزاء).
فرفوريوس : إيساغوجي، ترجمة أبي عثمان الدمشقي، تحقيق عبد الرحمان بدوي، ضمن : منطق أرسطو، الكويت - بيروت، 1980 (3 أجزاء)، 3/ 1053-1104.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، ط. 3، القاهرة، 1985 (جزآن).
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربيّ الأساسيّ لاروس، باريس، 1989.

2- المراجع الأعجمية :

Aitchison. Jean : Words in the mind. An introduction to the mental lexicon. 2nd ed., Blackwell Publishers. London, 1994.
Asher. R.E. (ed) : Encyclopaedia of Language and Linguistics, Porgamon Press. Oxford-New-York, 1994 (10 vols.).

Banyś. Wiesław : Théorie sémantique et Si.... alors. Aspects sémantico-logiques de la proposition conditionnnelle. Universytet Slaski. Katowice. 1989.
Benveniste, Emile : Problèmes de linguistique générale . Ed. Gallimard. Paris. 1966-1974 (2 vols.)
Bloomfield, Leonard : Language, The University of Chicago Press. Chicago. 1984.
Burkert, Gerrit : Lexical semantics and terminological knowledge representation. in : P. Saint-Dizier and, E. Viegas (eds.) : Computational Lexical Semantics, pp. 165-184.
Cann, Ronnie : Formal Semantics. An introduction. Cambridge University Press. Cambridge. 1993.
Chomsky. Noam : Structures syntaxiques, tr. fr. par M. Braudeaux. Ed. du Seuil. Paris. 1969.
— Aspects de la théorie syntaxique, tr. fr. par J.-C. Milner. Ed. du Seuil. Paris. 1971.
— Questions de sémantique. tr. fr. par B. Cerquiglini. Ed. du Seuil. Paris. 1975.
— The Minimalist Program, The MIT Press, Cambridge-Massachusetts. London, 1995.
— New Horizons in the Study of Language and Mind. Cambridge University Press, Cambridge, 2000.
Cruse. Alan : Lexical semantics. Cambridge University Press. Cambridge.1986.
Descombes. Vincent : Les institutions du sens. Ed. de Minuit. Paris. 1996.
Dubois. Danièle : Catégorisation et cognition : "10 ans après", une évaluation des concepts de Rosch, in : Dubois. D. (ed.) : Sémantique et cognition. pp. 31-54.
Dubois. Danièle (éd.) : Sémantique et cognition. catégorisation. prototypes. typicalité. CNRS Ed., Paris. 1993.
Dubois. Jean, et Lagan. René : La nouvelle grammaire du français. Larousse. Paris. 1973.
Dubois Jean et al : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage . Larousse. Paris, 1994.
Etchecopar. R.D. et Hüe, F. : Les oiseaux du Nord de l'Afrique. Ed. N. Boubée. Paris. 1964.
Geeraerts, D. : Lexical Field, in : R. E. Asher (ed.) : Encyclopaedia of Language and Linguistics, IV, pp. 2144b - 2146b.
— Lexical Semantics, in : R.E. Asher (ed.) : Encyclopaedia of Language and Linguistics, IV, pp. 2160-2162.
Greimas. Algirdas J. : Sémantique structurale. Larousse, Paris, 1966.
Jackendoff. Ray : Semantic structure. The MIT Press. Cambridge. Massachussetts, London, 1990.

Katz, Jerrold : Analyticy and contradiction in natural language. in : Katz and Fodor (eds.) : The Structure of Language, pp. 519-543.
Katz, Jerrold and Fodor, Jerry : The Structure of a Semantic Theory, in : J.Katz and J. Fodor (eds.) : The Structure of Language, pp. 449-518.
Katz, Jerrold and Fodor, Jerry (eds.) : The Structure of Language. Reading in the philosophy of language. Prentice-Hall, New Jersey, 1964.
Kleiber, Georges : La Sémantique du prototype. Catégories et sens lexical. PUF. Paris, 1990.
— Nominales. Essais de sémantique référentielle. Armand Colin. Paris. 1994.
Kleiber. Georges et Tamba, Irène : L'Hyponymie revisitée. Inclusion et hiérarchie. in : Langages, 98 (1990), pp. 103-129.
Ladusaw, W.A. : Semantic Theory, in : Frederick Newmeyer (ed.) : Linguistics. The Cambridge survey. Cambridge University Press. 1988 (4 vols.). I. pp. 82-112.
Langacker. Ronald : Foundations of Cognitive Grammar. Volume I : Theoretical prerequisites. Stanford University Press, Stanford, 1987.
— Noms et verbes, trad. fr. par Claude Vandeloise. in : Communications. 58 (1991), pp 103-153.
Lemaréchal. Alain : Les parties du discours. Sémantique et Syntaxe. PUF. Paris. 1989.
Lerat. Pierre : L'Hyperonymie dans la structuration des terminologies. in : Langages, 98 (1990), pp. 79-86.
Lerot. Jacques : Précis de linguistique générale. Ed. de Minuit, Paris, 1993.
Libera. Alain de : La Querelle des Universaux de Platon à la fin du Moyen-Age. Ed. du Seuil, Paris, 1996.
Lyons. John : Linguistique générale, Introduction à la linguistique théorique. tr. fr. par Fr. Dubois-Charlier et D. Robinson. Larousse, Paris. 1970.
— Sémantique linguistique, tr. fr. par J. Durand et D. Boulonnais. Larousse, Paris, 1980.
Marantz, Alec : The Minimalist Program. In : G. Webelhuth (ed.) : Government and binding theory and the minimalist program. Blackwell Publishers. London, 1995, pp. 349-382.
Milner, Jean-Claude : Introduction à une science du langage. Ed. du Seuil. Paris. 1989.
Picoche, Jacqueline : Précis de lexicologie française. Nathan, Paris, 1977.
Pottier. Bernard : Présentation de la linguistique. Fondements d'une théorie. Ed. Klincksieck, Paris, 1967.
— Linguistique générale. Théorie et description. Ed. Klincksieck. Paris. 1974.

—Théorie et analyse en linguistique. Ed. Hachette. Paris. 1992.
— Sémantique générale. PUF, Paris 1992.
Pustejovsky, James : The Generative lexicon. The MIT Press, Cambridge. Massachussetts. London, 1995.
Rey. Alain : La terminologie : Noms et notions. PUF. Paris. 1979.
— Définition de la terminologie en tant que discipline linguistique autonome, in : Actes du 6ème Colloque international de terminilogie. Editeur Officiel du Québec, Québec, 1979, pp. 229-257.
Saint-Dizier, Patrick, and Viegas, Evelyne : Computational Lexical Semantics. Cambridge University Press. Cambridge, 1995.
Swart. Henriette de : Introduction to Natural Language Semantics. CSLI Publication. Stanford-California, 1998.
Taylor. John. : Linguistic Categorization. 2nd ed., Clarendon Press. Oxford. 1995.
Wierzbicka, Anna : Semantics. Primes and Universals. Oxford Unversity Press. Oxford, 1996.